

جامعة الأزهر

منتدى سور الأزهرية

WWW.BOOKS4ALL.NET

أم وأو

في الأسلوب العربي

تأليف

دكتور/ محمود محمود السيد الدريني

أستاذ اللغويات المساعد

في

كلية اللغة العربية بالمنصورة

٢٠٠١م - ١٤٢١هـ

أم وأو

في الأسلوب العربي

تأليف
لكثور/ محمود محمود السيد الدريني
أستاذ اللغويات المساعد
في
كلية اللغة العربية بالمنصورة

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م



اللَّهُمَّ يَمِّرْ وَأَعِن

الحمْدُ لله الذي عمَّ عباده بوظائف العوَارِفِ ،
وأمتنَّ عليهم بالنعيم الوارف ، وخصَّ مَنْ شاء منهم
بلطائف المعارف والصلاة والسلام على سيدنا
محمدٍ العاقب ، وعلى آله وأصحابه أولى النَّهْيِ
والمناقب .

وبعد،،،،

فمِمَّا لا شك فيه أنَّ لمعرفة موقع الأدوات في
الأسلوب العربي أهميةً قُصْوَى ، إذ بمَعْرِفَةِ الموقع
وتحديده يتبين المراد من الحرف تبعاً لدلالة السياق،
فسلامة التراكيب ، وصحة الأسلوب وتحديد معنَى
الأداة فيه لا يتأتَّى إلا بمعرفة موقع كُلِّ أداة فيه .

ولمّا كان جُلّ كلام العرب على اختلاف صنوفه ،
وتنوع ضروبه مبنيّاً على معاني حروفه - وهى
مع قلتها وتيسر الوقوف على جملتها كثيرة الدور
بعيدة الغور ، تعزُّ على الأذهان معانيها ، وتأبى
الإذعان إلا لمن يُعانيها . - صرفت الهمة إلى
البحث عن " أم " و " أو " في الأسلوب العربي
وجعلتهما في بحث مستقلّ أبين فيه مواقعهما ،
ودلالاتهما ، ومعانيهما والفروق بينهما ، وما
يتبعهما من قضايا وأحكام ، فإتي وجدت الناس
العامة منهم والخاصة لا يُفرّقون بينهما فينزلون
إحدهما منزلة الأخرى ويوهّمون ، قاصدين أو
غير قاصدين وما ذلك إلا لجهلهم بمواقعهما في
الأسلوب ، فكان من دوافع البحث تبيان الفرق
لهم ، ودفع الوهم عنهم ليسلم أسلوبهم من

الخلط ومعانيهم من الوهم ، رغبةً في الوصول
بهم إلى الأسلوب الأمثل ، والمعنى الأمكن .

ولمّا كان مواقعهما قَدْ تَشَابَهَ ولا يَفْطِنُ لِتَحْدِيدِ
مَوْقِعِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا الْأُويْبُ اللَّيْبُ ، جَمَعَتْ مَا
قِيلَ فِيهِمَا مِنْ آرَاءَ ، وَمَا دَارَ حَوْلَهُمَا مِنْ
خِلَافَاتٍ ، نَاطِرًا فِيمَا جَمَعْتَهُ بَعَيْنَ الْمَبْصُرِ الْمَفْكَرِ
وَالنَّاقِدِ الْحَصِيفِ الْمَدْقِقِ ، مَعْتَمِدًا فِي تَقْرِيرِ الْأَحْكَامِ
وإثبات المعاني على نصوص من أفصح كلام وهو
كلام الله عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ عَوَّلَتْ عَلَى كَلَامِ الْعَرَبِ
الْفَصْحَاءِ الْمُحْتَجِّ بِكَلَامِهِمْ شِعْرًا وَنَثْرًا ، لِتَكُونَ
تَدْعِيمًا لِمَا قَرَّرْنَاهُ مِنْ أَحْكَامٍ وَتَقْوِيَةً وَتَعْضِيدًا لِمَا
أَثْبَتْنَاهُ مِنْ مَعَانٍ .

وَكُنْتُ مَعَ كُلِّ حُكْمٍ قَرَّرْنَاهُ أَوْ مَعْنَى أَثْبَتْنَاهُ ، أَعْوَلُ
عَلَى كِتَابِ النِّحَاةِ الْأَثْبَاتِ كَكِتَابِ سَيِّبُوِيهِ ،
وَالْمَقْتَضِبِ لِلْمَبْرَدِ ، وَالْأَصُولِ لِابْنِ السَّرَاجِ ،
وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَّاءِ ، أَمَّا ابْنُ مَالِكٍ فَقَدْ نَقَلْنَا عَنْهُ
كَثِيرًا لِمَا عُرِفَ بِهِ مِنَ الْحِكْمَةِ وَالْإِحْكَامِ ، أَمَّا ابْنُ

هشام فقد كان لنا معه وقفات لما جاتبه الصواب
في بعض الأحكام كقضائه بتخطنة الفقهاء فيما
صحت عربيته ، وأدعائه على الجوهرى في
الصحاح بالسهو ، وقضائه على قراءة ابن
محيصن بالشذوذ ، فتتبعنا كلامه وأثبتنا عكس ما
نفاه بنصوص من كلام الأثبات أرباب هذه الصناعة
كسيبويه والمبرد وغيرهما .

هذا وقد جاء البحث مشتملاً على مقدمة وثلاثة
فصول وخاتمة
فالمقدمة تحدثت فيها عن أهمية الموضوع ودوافع
البحث .

أما الفصل الأول:

فقد تحدثت فيه عن " أم " ذاكرا أقسامها وضوابط
كل قسم ، مفرقاً بين " أم " المعادلة في موضعها ،
وأمرتها ومبيناً أنه لا يلزم أن تسبق همزة التسوية
بكلمة سواء ، وأن التسوية مدلول لسواء لا للهمزة

، وذكرت حكم حذف الهمزة قبل " أم " وحذف ما عطف عليه " أم " أمّا " أم " المنقطعة فذكرت ضابطها ، وأمرتها ، والأنواع التي تقع بعدها " أم " المنقطعة ، وحكم وقوعها بعد همزة الاستفهام ، ومعناها ، وجواب الاستفهام معها ، وحكم دخولها على أدوات الاستفهام وسر ذلك - وحكم العطف بها ، مفرقاً بينها وبين " بل " التي " أم " بمعناها ، أمّا " أم " الزائدة ، فذكرت حكم زيادتها وأقوال النحويين في ذلك ، مع ذكر أقوالهم في قوله تعالى : " أَفَلَا تَبْصِرُونَ أَمْ أَنَا خَيْرٌ " ، أمّا " أم " المعرفة . فهي في لغة طيء آلة التعريف وذكرنا الشواهد على ذلك

أمّا الفصل الثاني:

فقد تحدثت فيه عن " أو " فذكرت سبب إهماله وهل العطف به يقتضي مشاركة الثاني الأول في اللفظ والمعنى أم الإعراب فقط ثم ذكرت معناها الأصلي ، وبيّنت أن بقية معانيها مردها إلى السياق

وما يكون قبلها من كلام ، وأثبت لها اثني عشر
معنى ، واضعاً لكل معنى ضوابطه وشروطه ،
وذكرت ما تتازع عليه الناس من هذه المعاني كـ
" أو بمعنى " الواو " لمطلق الجمع ، و " أو " بمعنى "
بل " ثم ذكرت " أو " التي بمعنى " حتى " التعليلية
أو الغائية ، أو " إلا " وجعلتها أحد معاني " أو " ثم
بينت سر انتصاب الفعل المضارع بعدها وعامل
النصب فيه ، فهل هو " أو " أم " أن " مضمرة
وجوباً ، ثم عقدت مسألة ذكرت فيها أقوال العلماء
في قوله تعالى " سَتَدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ
تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ " ، ثم ذكرت حكم المضارع
المنصوب بعد " أو " التي ليست بمعنى " حتى " أو
" إلا " ثم ذكرت حكم " أو " إذا وقع قبلها استفهام
بالهمزة أو بـ " هل .

أما الفصل الثالث:

فقد بينت فيه الفروق بين مواقع " أم " و " أو "
معتمداً على أقوال العلماء وتقريراتهم في هذه الفروق
فذكرت ما يتعين فيه " أم " وما يتعين فيه " أو " وما يصلح

بهما مع اختلاف الدلالة . مصححا ما جاء خطئا وما
الناس يؤهّمون فيه ، وبينت أن ابن هشام لم يكن على
صواب في تخطئه الفقهاء وقضائه على قول الجوهرى
في الصحاح بالسُّهو ، وعلى قراءة ابن محيصن
بالشذوذ ، ثم ختمت هذا الفصل بالحديث عن أوجه
التشابه والاختلاف بين "أم" و"أو" وبينت أنهما يتفقان
في أربعة أمور ، ويختلفان في أربعة أمور أيضا.
أما الخاتمة فقد ذكرت فيها أهم نتائج البحث.

وبعد ..

فالشكر لله على منه وتوفيقه ثم لأستاذي الجليل
أ.د/صلاح عبد العزيز على السيد الذي أوحى إلى أن
أكتب في هذا البحث ، والله أسأل أن يجعله مقبولا لدى
قارنيه وناظريه . فإنه ولي لك والقادر عليه.

والحمد لله رب العالمين . . .

المؤلف

د/ محمود الدريسي

أولاً : أمّ

وهي حرف هامل فلا عمل له لأنها تدخل على القبيلين الأسماء والأفعال والحرف غير المختص حقه ألا يعمل .

وترد "أمّ" في الأسلوب العربي معادلة لهزمة الاستفهام أو التسوية ، كما ترد منقطعة على تقدير "بل" والهزمة ، أو أداة تعريف في لغة ، أو زائدة ، فهي على أربعة أقسام^(١).

وإليك الحديث مفصلاً عن هذه الأقسام الأربع:

أولاً أم المتصلة

ولا تكون إلا عاطفة ، وهي المعادلة لهزمة التسوية نحو قوله تعالى ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ والهزمة هاهنا همزة

(١) المغني ٤١/١ ، والجنى الداني ص ٢٠٤ ، وحروف المعاني ص ٧٠ ،

والجمع ١٣٣، ١٣٢/٢

(٢) البقرة آية ٦٠ .

الاستفهام الذي معناه الخبر، أو لهزمة الاستفهام التي يُطلب بها وبـ " أم " التعيين أي تعيين أحد الشيين ، فالهزمة و " أم " هاهنا بمعنى " أي " كقولك: أقام خالدُ أم عصام ، وأتقدم القائد أم تأخر؟

وجه تسميتها متصله، ومعادلة .

وإنما سميت " أم " في هذين الموضعين مُتَّصِلَةً لاتصال ما قبلها بما بعدها ، فلا يُسْتَغْنَى بأحدهما عن الآخر.

وإنما سميت " أم " - أيضا- في الموضعين السابقين مُعَادِلَةً ، لأنها عادت همزة التسوية في الموضع الأول نحو قوله تعالى ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ... ﴾ (١) ، وهمزة الاستفهام في الموضع الثاني كقولك " أخالد في الدار أم عصام في إفادة معنى كل منهما(٢).

(١) المنافقون ٦

(٢) المغني ٤١/١.

ما يعطفان بـ " أم " المتصلة .

يختلف المعطوف بها باختلاف نوع الهمزة المتقدمة عليها ، فإن سبقت بهمزة التسوية فإنها لا تقع إلا بين جملتين مؤولتين بالمفردين (أي الجملة المعطوفة وهي الواقعة بعد " أم " والجملة المعطوفة عليها ، وهي المتقدمة على " أم " في تأويل المفردين ، وهاتان الجملتان (المعطوفة والمعطوفة عليها) تكونان فعليتين ، كقولك : سواء على أقيمت أم قعدت ، وكقوله تعالى : ﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون ﴾ (١) وقوله عز وجل : ﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا ﴾ (٢) وقوله سبحانه وتعالى ﴿ سواء عليهم أاستغفرت لهم أم لم نستغفر لهم ﴾ (٣) وكقول الشاعر :

(١) البقرة ٦ ، يس ١٠

(٢) إبراهيم ٢١

(٣) المنافقون ٦

سَوَاءٌ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتَ النَّوَى .: بِخِرْقَاءٍ أَمْ أَنْحَى لَكَ السِّيفُ ذَابِحٌ^(١)
أو اسميتين نحو " سواء على أ خالدا قنائم أم
قاعد وكقول الشاعر:

وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكاً .: أَمْوِي نَاءٍ أَمْ هُوَ الْآنَ وَقَعٌ^(٢)
أو مختلفتين نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَتَكَلَّمْتُمْ أَمْ أَنْتُمْ
صَامِتُونَ^(٣).

ونحو قوله تعالى " سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ
أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ" ولا يطلب بـ "أم" هاهنا مع همزة
التسوية جواباً ، لأن الكلام معناه الخبر .

(١) قائله ذو الرمة ، والبيت من بحر الطويل ، وانظر : المقتضب ٢٩٨/٣ ،
وديوانه ص ٩٣ ، ١١١ ، والخزانة ٤٦٤/٤

خِرْقَاء: اسم امرأة شُببَ بها ذو الرمة كثيراً في شعره ، وروى:

بـ "صيداء" ، أنحى: قصد نحوك ، وذابح: اسم فاعل من الذبح

(٢) لم يُسَمَّ قائله ، وإن كان الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد يرى أنه يشبه

كلام متمم بن نويرة في رثاء أخيه مالك ، والبيت من الطويل .انظر: المغني

٤١/١ والتصريح ١٤٢/٢ ، وأوضح المسالك ٣٦٨/٣ ، والجمع ٩٤/١ ،

والأشعري ٧/٢

(٣) الأعراف ١٩٣ .

وإن سبقت "أم" بهمزة الاستفهام التي يطلب بها و "ب" أم " التعيين فالغالب وقوعها بين مفردين يتوسط بينهما ما لا يسأل عنه نحو قوله تعالى " أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقاً أَمْ السَّمَاءُ " (١) أو يتأخر عنها ما لا يسأل عنه نحو قوله عز وجل " وإن أدري أقرب أم بعيد ما تُوعدون " (٢) وقليلاً ما تقع بين جملتين غير مؤولتين بمفردين وتكونان - أيضاً - فعليتين كقولك : أكتب خالد أم قرأ وكقول الشاعر :

فَقَمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعاً فَأَرَقْتَنِي فَقُلْتُ : أِهْي سِرْتُ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ (٣)

(١) النزاعات ٢٧- والسؤال في الآية عن أنتم أم السماء وقد توسط بينهما ما لا يسأل عنه

(٢) الأنبياء ١٠٩ والسؤال في الآية عن المحكوم به وهو - قريب وبعيد وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون ، فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه ، ومن ثم فـ "قريب" خبر مُقَدَّم و"بعيد" معطوف عليه ب"أم" و"ما" اسم موصول مبتدأ مؤخر وجملة "توعدون" لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ويجوز أن يكون "قريب" مبتدأ ، و"بعيد" معطوف عليه و"ما" اسماً موصولاً فاعلاً تنازعه كل من "قريب" و"بعيد" سد مسد الخبر.

(٣) قائله زياد بن حمل ويقال : زياد بن منقذ العدوى التميمي ، والبيت من بحر البسيط .

لأن الأرجح كون " هي " فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور بَعْدَهُ والتقدير : أسرت هي سرت أم عادني ، وإنما كان قوله " هي " فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح ، لكون الأصل في الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتجدد وتحصل بَعْدَ أن لم تكن والداد على هذه الأحوال الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التي تدل عليها الأسماء فقليل ، ولا يحمل على القليل كلام مادام للكثير معنى صحيح ، واسميتين نحو: أَعْنَدَكَ خَالِدٌ أَمْ عِنْدَكَ عَصَامٌ وَقَالَ الشاعر :

لَعَفْرَكَ مَا أَدْرَى وَإِنْ كُنْتَ دَارِيَا .: شُعَيْثُ بْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ بْنُ مَنِقَرٍ (١)

= سرت من السرى بضم السين - وهو السير ليلاً، عادني - زارني - حُلْمٌ: ما يُرَى في النوم ، وانظر الخصائص ٣٠٥/١ ، وأوضح المسالك ٣٠٧/٣ والأمل الشجرية ١٩٠ ، والمغنى ٤١/١ ، والأشعري ١٠١/٣ ، والهمع ١٣٢/٢ .

(١) قائله : الأسود بن يَعْفَرُ التميمي ، وقيل اللعين المنقري ، والبيت من بحر الطويل . وانظر المغنى ٤٢/١ وأوضح المسالك ٣٧٢/٣ والكتاب ١٧٥/٣ والمقتضب ٢٩٤/٣ ، واخترت ٥٠/١ والهمع ١٣٢/٢ والأشعري ١٠١/٣

١٠٢،

الأصل ((أشعيث)) فحذفت الهمزة والتوين فيهما ،
ومختلفين كقولك : أَيْصَدُقُ الشَّاهِدُ أَمْ أَنْتَ صَادِقٌ ؟

الفرق بين الموضعين السابقين الواقعة " أم " فيهما

ومع الاتفاق بين الموضعين السابقين الواقعة فيهما " أم " إلا أنَّ ثمة فروقا بينهما وهى :

الأول: أن الواقعة بَعْدَ همزة التَّسْوِية لا تفتقر إلى جواب ، لأن المعنى معها ليس على الاستفهام فهى مجاز بالاستعارة ، وإنما جاز استعارتها للتسوية للاشتراك معنى التسوية إذ الأمران اللذان تسأل عن تعيين أحدهما مستويان عندك في عدم التعيين ، وليست المسبوقة بهمزة الاستفهام كذلك .

الثاني: أن المسبوقة بهمزة التسوية الكلام معها محتمل للتصديق والتكذيب لأنه خبر ، أمَّا المسبوقة بهمزة الاستفهام ليست كذلك لأن الاستفهام معها على حقيقة ، ولا يرد بقوله تعالى : " أ أنتم أشد خلقاً أم السماء بناها " فالاستفهام فيها توبيخي أو تقريري ، وليس على حقيقة فالمراد بالحقيقة

الاستفهام هاهنا ما يطلب جواباً وإن كان أنكارياً أو توبيخياً ، بقرينة المقابلة ، وهو صريح في أن الاستفهام الأنكاري والتوبيخي يطلب جواباً وليس بلازم إذ قد يمنع لأن الأنكاري بمعنى لم يقع ، أو لا يقع ، والتوبيخي بمعنى ما كان ينبغي أولاً ينبغي ، ولا يستدعي شئ من ذلك جواباً ، والأولى أن يقال : أريد بالاستفهام الحقيقي ما ليس خبراً مجرداً عن طلب الفهم وعن التوبيخ والتقرير ونحوها .

الثالث : أن الواقعة بَعْد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين ، ولا تكون الجملتان معها إلا في تأويل المفردين ، وتكونان فعليتين واسميتين ومختلفين وقد سبقت الأمثلة على ذلك ، أما الواقعة بَعْد همزة الاستفهام فتقع بين المفردين غالباً ، وقليلاً بين جملتين ليستا في تأويل المفردين ، وتكونان أيضاً فعليتين واسميتين ومختلفتين . وقد سبقت الأمثلة على ذلك

جواب " أم " المتصلة:

" أم " المتصلة التي تستحق الجواب هي " أم " المسبوقة بهمزة الاستفهام التي يطلب بها و بـ " أم " التعيين ، وجوابها بالتعيين ، لأنها سؤال عنه ، فإذا قيل " أخالدُ عندك أم عصام " قيل في الجواب : خالد ، أو قيل : عصام ، ولا يقال : " لا " ولا " نعم " لأن " أم " والهمزة معاً بمعنى " أي " فإذا سألت : أي الرجلين عندك ؟ فالجواب بتعيين أحدهما ، ولا يجوز " نعم أولاً " ومن ثم لا يعطَف بـ " أم " المتصلة الفعل المضارع المجزوم أو المنصوب لعدم استقامة المعنى قال المبردك : " فأما " أم " فلا تكون إلا استفهاماً ، وتقع من الاستفهام في موضعين : أحدهما : أن تقع عديلة للألف على معنى " أي " وذلك قولك : أزيد في الدار أم عمرو ؟ وكذلك أ أعطيت زيدا أم حرمته ؟ • فليس جواب هذا (لا) ، ولا (نعم) لأن المتكلم

مدع أن أحد الأمرين قد وقع ، لا يدري أيهما هو ،
 فالجواب أن تقول : زَيْدٌ أو " عمرو " وقال سيبويه "
 هذا باب " أم " إذا كان الكلام بها بمنزلة أيهما وأيهم
 ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ، و أزيداً لقيت
 أم بشراً ، فأنت مدع أن عنده أحدهما ، لأنك إذا
 قلت : أيهما عندك ؟ ، وأيها لقيت ؟ فأنت مدع أن
 المسئول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن
 علمك قد استوي فيها لا تدري : أيهما هو ؟ والدليل
 على أن قولك : أزيد عندك أم عمرو بمنزلة قولك :
 أيهما عندك ؟ أنك لو قلت : أزيد عندك أم بشر ،
 فقال المسئول : " لا " كان محالاً ، كما أنه إذا قال
 أيهما عندك فقال : لا فقد أحال "

فإن قيل : وما علامة " أم " المسبوقه بهمزة
 يراد بها و بأم التعيين ؟

قلنا : علامة " أم " المسبوقه بهمزة الاسـتفهام
 والتي يراد بها و بـ " أم " التعيين أن تكون
 متوسطة بين شيئين ينسب لواحد غير معين منهما
 أمر يعلمه المتكلم ولكنه لا يعلم - على وجه التعيين

- صاحبه منها ، وقبلهما معاً همزة استفهام يراد
منها ومن " أم " تعيين هذين الشئيين ، وتحديد
المختص فيهما بالأمر الذي يعرفه المتكلم ، ويسأل
عن صاحبة الحقيقي ليعرفه على وجه اليقين لا
التردد والشك

صور " أم " المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام التي يراد بها وبأم التعيين

لأم المتصلة المسبوقة بهمزة الاستفهام التي
يراد بها و بـ " أم " التعيين صوراً مختلفة وهما هي
١- أن تقع بين مفردين متعاطفين بها يتوسط بينهما
ما لا يُسأل عنه كقولك أ خالداً عندك أم عصام ؟
فالمراد تعيينه واحد من الاثنين خالد وعصام ، وقد
توسط بينهما ما لا يُسأل عنه وهو " عندك " ، ولو
قلت : أعندك خالداً أم عصام ، فهذا عربي حسن ،
والأول أجود ، قال المبردك : " تقول : أعندك زيداً
أم عمرو ، فإذا أردت أيهما عندك فهذا عربي

(١) المقطع ٢/٢٩٣ ، والكتاب ٣/١٦٩ ، ١٧٠

عمرو ، فإذا أردت أيهما عندك فهذا عربي حسن ،
و الأجوود أزيد عندك أم عمرو لأنك عدلت زييدا
بعمر ، فأوقعت كل واحد منهما إلى جانب حرف
الاستفهام ، وجعلت الذي لا يسأل عنه بينهما ، وهو
قولك : عندك ، وكذلك : أزيد ضربت أم عمراً ، أزيد
قام أم عمرو ، ولو قلت : أقام زيد أم عمرو؟ ، وأزيد
أم عمرو قام؟ وأزيد أم عمرو عندك؟ وأزيد أم عمراً
ضربت؟ كان ذلك جائزاً حسناً ، والوجه ما وصفت
لك ، وكل هذا غير بعيد".

مما سبق يتبين لك أن الذي يلي الهمزة مباشرة
هو واحد مما يتجه إليه الاستفهام يراد تعيينه ، أما
الذي لا يتجه إليه الاستفهام فيتوسط أو يتأخر ،
وهذا هو الأغلب والأجود والأفصح وما عدا ذلك
فعربي حسن .

٢- أن تقع بين جملتين ليستا في تـأويل مصدر
وتعطف الثانية على الأولى ، وهاتان الجملتان إمّا
فعليتان نحو أنحوا تعلمت أم درست الفقه؟ وإمّا
اسميتان نحو : أصدقك حاضر أم صديقك غائب؟ ،

وإِذَا مَخْتَلَفَتَانِ نَحْوُ: أَتَعَلَّمْتَ النُّحُوَّ أَمْ أَخُوكَ تَعَلَّمَهُ؟
وسبقت الإشارة إلى ذلك.

هل يلزم همزة التسوية أن تكون واقعة بعد لفظة سواء :

وقوع همزة بعد لفظه سواء أمر غالب لا
لازم قال ابن السجري : " والمعنى الثاني أن تكون
" أم " عاطفة بعد ألف التسوية كقولك : سواء على
أقمت أم قعدت ، وما أبالي أسافر زيد أم أقام ،
فاللفظ على الاستفهام والمراد به الخبر ، وإنما تزيد
تسوية الأمرين عندك قال الله سبحانه (سواءٌ
عليهم أسئلتهم لهم أم لم تسئلتهم) أي : سواءٌ
عليهم استغفارك لهم وترك استغفارك ، ومثله (سواء
عليهم أنذرتهم أم لم تنذرهم) و" سواء
علينا أجزعنا أم صبرنا ، ومن ذلك قول زهير :

وما أدري وسوف إخال أدري .: أقوم آل حصن أم نساءك

وقال الحارث بين كلدة التقفي:

فَمَا أَدْرِي أَعْيَرُهُمْ تَنَاءً .: وطول العهد أم مالاً أصابوك

وقال حسان:

ما أبالي أنبأ بالحنن تيس : أم لحاتي بظهر غيب لنيم (١)

(النيب) صوت التيس عند النزو " .

فَذَكَرُهُ فِي التَّمثِيلِ وَالِاسْتِشْهَادِ الْهَمْرَةَ بَعْدَ مَا

أدري ، وما أبالي دليل على أن وقوع همرة التسوية

بعد كلمة سواء ليس بلازم فكما تقع بعد لفظة "

سواء " تقع أيضاً بعد لفظة - ما أدري و " ما " أبالي

و " لبيت شعري ، و " لا أعلم " في نحو قولك : لا

أعلم أجهلك رسلي أم ضلوا الطريق ، وقال

(١) البيت من بحر الوافر ، وانظر المغني ٤١/١ ، ١٣٩ ، ٣٩٣ ، ٣٩٨ والهمع

١٥٣/١ ، ٢٤٨ ، ٧٢/٢ ، والدرر ١٣٦/١ ، ٢٠٦ ، ٨٩/٢ ، ديوان زهير

(٢) البيت من الوافر ، وانظر الكتاب ٨٨/١ ، والبحر المحيط ٢١٩/٨ والعيني

(٣) البيت من بحر الخفيف ، وانظر الكتاب ١٨١/٣ والمقتضب ٢٩٨ / ٣

والخزانة ٤٦١/٤ والعيني ١٣٥/٤ وديوان حسان ٣٧٨ .

الأشموبي الثاني : قد بار لك أن همزة التسوية لا يلزم أن تكون واقعة بعد لفظة سواء ، بل كما تقع بعدها تقع بعد : ما أبالي ، وما أدري ، وليت شعري ونحوهن "

وقد علق الشيخ الصبان على قول الأشموبي بقوله " قوله وما أدري الخ " أنت خير بأدري تين مما قدمه أن الواقعة بعد ما أدري ليست همزة تسوية بل همزة استفهام حيث مثل لهمة الاستفهام بقوله " وإن أدري أ قريب أم بعيد ما نعدون وبقول الشاعر

لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً : شعيت ابن سهم أم شعيت ابن منقر
أي لا أدري جواب هذا الاستفهام ، وهذا هو الأقرب عندي ، ومثل ما أدري ، ليت شعري ، ولا يحضرني ونحو ذلك ، ثم رأيت الدماميني على المغني استظهر ما قلته مؤيداً له بقصر الرضى همزة التسوية على الواقعة بعد قولهم : سواء

(١) حاشية الصبان على الأشموبي ١٠٣/٣

وقولهم : ما أبالي وتصرفاته متعقبا بذلك ما في
المغني من التعميم الذي جري عليه الشارح ،
ورأيت بعضهم مال إلى أنها للاستفهام بَعْدَ ، ما
أبالي " أيضاً . . . "

فكلام الشيخ الصبان صريح في أن همزة
التسوية هي الواقعة بَعْدَ كلمة سواء لا غير وهو في
ذلك تبع للدماميني والذي أيد كلامه بقصر الرضى
همزة التسوية على الواقعة بَعْدَ قولهم : سواء ،
وقولهم : ما أبالي وتصرفاته .

ولا أدري على أي شئ بنوا ادعاءهم ، وقد صرح إمام
النحاة سيبويه بأن همزة التسوية تقع بَعْدَ كلمة سواء
كما تقع بَعْدَ ما أبالي وليت شعري وما أدري قال
(^١) "ومن هذا الباب قوله : ما أبالي أزيداً لقيت أم عمراً ،
وسواء على أ بشراً كلمت أم زيدا ، كما تقول : ما
أبالي أيهما لقيت ، وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا
لأنك سويت الأمرين عليك كما استويا حين قلت :
أزيد عندك أم عمرو ، فجرى هذا على حرف

(^١) الكتاب ٣/١٧٠ ، ١٧١

الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها العصابة ، وإنما لزمتم "أم" هاهنا لأنك تريد معنى أيهما ؛ ألا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان، وسواء على أي ذلك كان، فالمعنى واحد ، و"أي" هاهنا تحسن ، وتجاوز كما جازت في المسألة... ومثل ذلك : ما أدري أزيد ثم أم عمرو ، وليت شعري أزيد ثم أم عمرو ، فإنما أوقعت "أم" هاهنا كما أوقعت في الذي قبله ، لأن ذلك يجري على حرف الاستفهام حيث استوى علمك فيهما كما جرى الأول . ألا ترى أنك تقول ليت شعري أيهما ثم ، وما أدري أيهما ثم ، فيجوز أيهما ويحسن"

وقال المبردك " ويدخل في باب التسوية مثل قولك : سواء على أذهبت أم جنبت ، وما أبالي أقبلت أم أدبرت ، وليت شعري أزيد في الدار أم عمرو ، فقولك : "سواء على" تخبر أن الأمرين عندك واحد ، فأدخلت حروف الاستفهام هاهنا لإيجابها التسوية"

(١) المقتضب ٢٨٧/٣

وقال^(١) " وتقول : ليت شعري أزيد في الدار
أم عمرو وما أبالي أقمت أم قعدت ، سواء عليّ
أذهبت أم جئت ، وقد نكرنا هذا قبل . ولكن رددناه
لاستقصاء تفسيره لأن هذا ليس باستفهام ، ولاقولك :
قد علمت أزيد في الدار أم عمرو . إنما هو أنك قد علمت
أن أحدهما في الدار لا تدري أيهما هو ؟ فقد استويا
عندك ، فهذه الأشياء التي وصفنا مستوية ، وإن لم تكن
استفهاماً فالتسوية أجرت عليه هذه الحروف ، إذ كانت
لا تكون إلا للتسوية"

فمراد كل من سيبوية والمبرد فيما سبق أن اللفظ
على الاستفهام والمراد به الخير ، وإنما تريد تسوية
الأمرين عندك .

فعلام حمل الرضى وتبعه الدماميني والشيخ
الصبان قصر همزة التسوية على الهمزة المسبوقة
بكلمة سواء ؟ وقال المرادي^(٢) : وتقع همزة التسوية بعد
"سواء" و "ليت شعري" و "وما أبالي" و "ما أدري" .

(١) المقتضب ٣/٢٩٧ .

(٢) الجنى الثاني ٣٢ .

فائدة :

اعلم أن الظاهر أن التسوية في قولنا : سواء
على أقمّت أم قعدت مدلولة لسواء لا للهمزة ، وفي
قولنا : ما أبالي اقمّت أم قعدت . مستفادة من أبالي لا
من الهمزة فتسميتها همزة التسوية لوقوعها بعد ما
يدل على التسوية ، أما مدلول الهمزة فلعلها لتأكيد
التسوية . فالتسوية مستفادة من كلمة "سواء" أو ممّا
يدل دلالتها نحو: لا أبالي وليت شعري ، ولا أدري
ونحوها ، وليست مستفاده من الهمزة وإنما فائدة
الهمزة هي تقوية التسوية وتأكيدها ، بدليل صحة
الاستغناء عن هذه الهمزة بقرينة تدل عليها على ما
سيجئ إن شاء الله تعالى.

حذف الهمزة قبل " أم "

يصح في الأسلوب العربي المُشتمَل على " أم "
المتصلة حذف الهمزة بنوعيتها (همزة التسوية ،
وهمة الاستفهام) إن علم أمرها . قال ابن مالك :
وَرُبَّمَا أَسْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ كَانَ .: خفا المعنى بحذفها أمن

ومراده جواز حذف الهمزة بشرط ألا يؤدي حذفها لخفاء المعنى،
والوقوع في اللبس .

فمن الحذف قراءة ابن محيص^(١) " سواء
عليهم أَلَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ " بهمزة واحدة .
وقول الشاعر :

لَعَمْرِكَ مَا أَدْرِي وَأَنْ كُنْتُ دَارِيَا . : شُعَيْثُ ابْنِ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنِ مِثْقَالٍ^(٢)
يريد : أشعيث ، وقول الآخر

لَعَمْرِكَ مَا أَدْرِي - وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا . : بَسْبَعُ رَمِيْنِ الْجَمْرِ - أَمْ بِثَمَانٍ^(٣)
يريد أبسبع أم بثمان

قال المبرد^(٤) "فأما قول ابن أبي ربيعة"

لَعَمْرِكَ مَا أَدْرِي - وَأَنْ كُنْتُ دَارِيَا . : بَسْبَعُ رَمِيْنِ الْجَمْرِ - أَمْ بِثَمَانٍ

(١) البقرة ٦ والقراءة في المختص ١٢٩/١ غير معزوة ، وهي قراءة ابن كثير

والزهري وابن محيص وتفسير الفخر الرازي ١٧٨/١

(٢) سبقت الإشارة إليه ص ١٣ .

(٣) قائله عمر بن أبي ربيعة ، والبيت من بحر الطويل ، وانظر الكتاب

١٧٥/٣ ، والمقتضب ٢٩٤/٣ ، والآمال الشجرية ٣٣٥/٢ ، وشرح المفصل

١٥٤/٨ ، والخزانة ٤٤٧/٤ ، والعيني ١٤٢/٤ ، والهمع ١٣٢/٢ .

(٤) المقتضب ٢٩٤/٣

فليس على الإضراب ، ولكنه اراد : أبسبع ؟ فاضطر
فحذف الألف وجعل "أم" دليلا على إرادته إيـاه ، إذ
كان المعنى على ذلك كما قال الشاعر

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِن كُنْتُ دَارِيَا .: شُعَيْثُ ابْن سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنِ مِئْقَرٍ (١)

يريد : أشعيث

أما قول الأخطل

كَذَّبْتُكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَ .: غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالَا

فإنه اراد أكَذَّبْتُكَ فحذف الهمزة وهو ينويها ،
وقال المبرد بعد إنشاده البيت " فأما قول الأخطل ،
فيكون على ضربين: يجوز أن يكون : أكَذَّبْتُكَ عَيْنِكَ ،
بحذف الألف ، ويجوز أن يكون ابتداء (كَذَّبْتُكَ عَيْنِكَ)
مُخْبِرًا ، ثم أدركه الشك في أنه قد رأى ، فاستفهم
مُسْتَثْبِتًا "

وقال سيبويه: (ل) " وزعم الخليل أن قول

الأخطل كَذَّبْتُكَ عَيْنِكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطَةَ :

البيت

(١) سقت الإشارة إليه ص ١٣

كقولك : إنها لإبل أم شاء (أي للاضراب فـ
(أم منقطعة) ٠٠ ويجوز في الشعر أن يريد
بكذبك الاستفهام ويحذف الألف ، قال التميمي ،
وهو الأسود بن يعفر :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَأَنْ كُنْتُ دَارِيَا .: شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِثْقَالٍ^(١)
وقال عمر بن أبي ربيعة :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي - وَأَنْ كُنْتُ دَارِيَا .: بَسْتَعِ رَمِيْنَ الْجَمْرِ - أَمْ بِثَمَانٍ
وحذف همزة الاستفهام قبل " أم " بابه الشعر عند
سيبويه والمبرد ، وجوز غيرهما حذفهما في
الاختبار .

وأرى أن حذف الحرف ليس بالقياس ، لأن حذفك
إياه اختصار واختصار المختصر إجحاف به إلا أنه
إذا صح التوجه إليه جاز من بعض الأحوال حذفه
لقوة الدلالة عليه ، وحذف همزة الاستفهام قبل " أم " ^(٢)
وجد في الأسلوب ما يدل عليه ومن ثم فحذفه جائز

(١) الكتاب ١٧٤/٣

(٢) سقت الإشارة إليه ص ١٣

اختياراً ولأراه مقصوراً على الشعر ، وخاصة أنه
 قرئ بحذف الهمزة في " أنذرتهم بهمزة واحدة " كل
 من " ابن كثير ، والزهري ، وابن محيصن والقراءة
 سنة متبعة ، والقراء لم يأتوا بشيء من عند أنفسهم
 وإنما قرعوا بالأثر .

حذف " أم " المتصلة ومعطوفها

قال ابن هشام : " (١) سمع حذف " أم " المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي
 دعاني إليها القلبُ إني لأمره .: سَمِيعٌ فَمَا أَدْرِي أَرشُدُ طِلَابُهَا(٢) :
 تقديره : أم غي ، ومنه قول الآخر
 أراك فلا أدري أ هم همته ؟ وذو الهم قد ما خاشع متضائل (٣)

(١) المغني ٤٣/١

(٢) وهو أبو ذؤيب الهذلي ، والبيت من الطويل ، المغني ١٣/١ ، ٤٣ ،
 والشموني ١٦/٣ ، والمساعد ٤٧٤/٢ ، وشرح شواهد المغني ٥٢،٩/١ ، والجمع
 ١٣٢/٢ ، والدرر ١٧٢/٢ ديوان المذليين ٧١/١ .

(٣) لم أقف له على نسبة والبيت من بحر الطويل ، وأنظر : الجمع ١٥٧/٢
 والدرر ٢٢٠/٢ وجمع البيان لعلوم القرآن ٤٤٤/٢

وتقديره : أهم أم غيره ، لأن حالته في التغيير
تنبئ أن الهم أو غيره هو سبب تغييره ؛ قاله
الطبرسي في مجمع البيان لعلوم القرآن^(١) قال
الصبان " وإنما يلزم تقدير ما ذكر " يعنى " أم "
ومعطوفها " بناء على أن الهمزة دائماً لا تكون إلا
معادلة بين شيئين إما مصرح بهما كما تقدم ، أو
بأحدهما كالبيت (يعنى قوله " أرشد طلابها . .
البيت) فإن طلابها حاصل ، وإنما يسأل هل هو
رُشِدٌ أو غَىٌّ))^(٢)

ويجوز جعل الهمزة في البيتين السابقين لطلب
التصديق ، فلا يقدر لها معادل حينئذ : قال ابن
هشام " ولك أن تقول لا حاجة إلى تقدير معادل في
البيت (يعنى قول أبي ذؤيب الهذلي السابق) لصحة
قولك : ما أدري هل طلابها رُشِدٌ ، وامتناع أن يؤتى
لـ " هل " بمُعادل "^(٣).

(١) ٤٤٤/٢

(٢) حاشية الصبان على الأشموني ١١٦/٣

(٣) المغني ١٤، ١٣/١

حذف ما عطف عليه "أم"

أجاز الزمخشري حَذْفَ مَا عَطَفْتَ عَلَيْهِ "أَمْ"
فَقَالَ فِي "أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ" "يَجُوزُ كَوْنُ "أَمْ" مُتَّصِلَةً
عَلَى أَنْ الْخَطَابَ لِلْيَهُودِ وَحَذْفَ مُعَادِلِهَا ، أَيْ
أَتَدْعُونَ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ الْيَهُودِيَّةَ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ" وَجَوَزَ
ذَلِكَ الْوَاحِدِي أَيْضاً وَقَدَّرَ أَبْلَغَكُمْ مَا تَنْسُبُونَ إِلَيَّ
يَعْقُوبَ مِنْ إِيْصَاءِ بَنِيهِ بِالْيَهُودِيَّةِ أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ"
وَأَقْرَهُ ابْنُ هِشَامٍ (١).

أَمْ المنقطعة

وهي الواقعة بين جملتين مستقلتين في معناها
لكل منها معنى خاص يخالف معنى الأخرى ، ولا
يتوقف أداء أحدهما وتاممه على الآخر ، وليس بين
المعنيين ما يجعل أحدهما جزءاً من الآخر ، وهذا
سر تسميتها بالمنقطعة أو المنفصلة قال الرضوي (٢):

(١) المغني ١/٤٤

(٢) شرح الكافية ٢/٣٤٧

"المتصله يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة ،
فإنه لا يليها إلا الجملة ظاهرة الجزأين نحو : أزيدُ
عندك أم عندك عمرو ، أو مُقَدِّراً أحدهما نحو : إنَّها
لا بلَّ أم شاء ، أي : أم هي شاء....."

أمارتها:

ألا تقع - مُطْلَقًا - بَعْدَ همزة التسوية ، ولا بعد
همزة الاستفهام التي يُرَادُ بها و بـ "أم" التعيين.

فإن قيل : فما الأنواع التي تقع بَعْدَهَا : " أم "

المنقطعة؟

والجواب:

تقع أم المنقطعة بَعْدَ نوعٍ مِمَّا يلي:

الخبر المحض كقوله عَزَّ وَجَلَّ ﴿ وَإِذَا تَتَلَّى

عليهم آيَاتنا بَيِّنَاتٍ قال الذين كفروا للحق لَمَّا

جاءهم هذا سِحْرٌ مُّبِينٌ ، أم يَقُولُونَ افتراء ﴿ (١)

و "أم" في الآية بمعنى "بل" الدالَّة على

(١) السجدة ٣ وانظر المقتضب ٢٩٢/٣

الإضراب المحض الذي لا يشاركه معنى آخر.

٢- أن تقع بَعْدَ استفهام بغير الهمزة كقوله
عَزَّ وَجَلَّ ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَمْ
هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ (١) و"أَمْ" في
الآية بمعنى "بل" الدالة على الإضراب
المحض الذي لا يشاركه معنى آخر .

٣- أن تقع بَعْدَ همزة ليست همزة التسوية ولا
همزة يُطْلَبُ بها وبـ"أَمْ" التعيين، وإنما هي
لنوع غير الاستفهام الحقيقي، معناه الإنكار
والنفي كقوله عَزَّ وَجَلَّ فِي الْأَصْنَامِ ﴿أَلْهَم
أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْتَظُونَ بِهَا
أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا ، أَمْ لَهُمْ آذُنٌ
يَسْمَعُونَ بِهَا ...﴾ (٢) وليس بخاف عليك أن

(١) الرعد ١٦

(٢) الأعراف ١٩٥

الاستفهام هاهنا ليس على حقيقته ، وإنما
المراد به الإنكار والنفي .

أن تقع بَعْدَ استفهام بالهمزة مراداً به غير
حقيقته وإنما يراد به التقرير ، أي : الحكم
على الشيء بأنه ثابت مقرر وأمر واقع ،
كقوله عَزَّ وَجَلَّ في المعارضين ﴿أفلا
يَتَذَبَّبَرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَيَّ قُلُوبُهُمْ
أَقْصَالُهَا﴾^(١) وقوله جل شأنه في المنافقين ﴿أفبي
قلوبهم مرض أم ارتابوا ، أم يخافون أن
يحيف الله عليهم ورسوله﴾^(٢)

هل تقع "أم" المنقطعة بَعْدَ همزة الاستفهام
الحقيقي؟

والجواب نعم قد تقع "أم" المنقطعة بَعْدَ همزة
الاستفهام الحقيقي بشرط أن يكون ما بَعْدَهَا نقيض
ما قبلها كقولك : أخالذُ عِنْدَكَ أم لا ؟ لأن المتكلم لو

(١) محمد ٢٤

(٢) النور ٥٠

اقتصر على الجملة الأولى (أخالدٌ عندك؟) لكان
 المعنى المستقل كافياً عن معنى الجملة الثانية
 كالشأن في "أم" المنقطعة، ولكان الجواب : نَعَمْ أو
 لا ، على ما يقتضيه المراد من غير افتقار إلى
 المعنى الثاني ، وإنما ذكر ما بعدها ليبين أن المتكلم
 عرض له ظن الانتفاء فاستفهم عنه ضارباً عن
 الثبوت ، ولولا ذلك العدول لضاع قوله "أم لا" بغير
 فائدة ، قال سيبويه ^(١) "ومن ذلك أيضاً : أعندك زيدٌ أم
 لا ؟ كأنه حيث قال : أعندك زيدٌ ، كان يظن أنه
 عنده ، ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده
 فقال : أم لا" .

وقال المبرد ^(٢) و"أم" المنقطعة تقع بعد
 الاستفهام كموقعها بعد الخبر ، ومن ذلك قولك :
 أزيد في الدار أم لا ؟ ليس معنى هذا : معنى
 (أيهما) ولكنك استفهمت على أنك ظننت أنه في
 الدار ثم أدركك الشك في أنه ليس فيها ، فأضربت

(١) الكتاب ١٧٤/٣

(٢) المقتضب ٢٩٤/٣

عن السؤال عن كونه فيها وسألت عن إصغارها منه".

وقال الرضى : ^(١) "وإنما عداها منقطعة لأنه لو سكت على قوله: أزيذُ عندك؟ لعلم المخاطب أنه يريد : أهو عندك أم ليس عندك ، فلا بُدَّ أن يكون لقوله "أم لأ" فائدة مجددة ، وهي تغير ظن كونه عنده إلى ظن أنه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والإضراب"

معنى "أم" المنقطعة أو المنفصلة

قال المرادى ^(٢) "واختلف في معناها . فقال البصريون : إنها تُقَرَّبُ بـ "بل" والهمزة مطلقا ، وقال قومٌ إنها تُقَرَّبُ بـ "بل" مطلقا ، وذكر ابن مالك أن الأكثر أن تدل على الإضراب مع الاستفهام، وقد تدل على الإضراب فقط" وقال ابن

(١) شرح الكافية ٢/٣٤٨

(٢) الجنى الدايني ٢٠٥.

عقيل^(١) " وتقتضي إضراباً مع استفهام نحو ﴿ أَمْ خَلُقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمْ الْخَالِقُونَ ﴾^(٢) ... وهي بتقدير : بل والهمزة ، أي : بل أخلقوا؟ ويكون الإضراب على جهة الإبطال ، وعلى الترك بلا إبطال ، ومن الثاني ﴿ أَمْ يَقُولُونَ أَفَتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ ﴾^(٣) فهي للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال ، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار (ودونة) فتقتضي إضراباً بلا استفهام فتقدر بـ " بل " وحدها بخلاف الأول فإنها تقدر ببـل والهمزة وخرج على الإضراب فقط " أَمْ مَاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ^(٤) ؟ ، " أَمْ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ^(٥) ؟ " ومذهب البصريين أنها تقدر بـ " بل " والهمزة مطلقاً ، وذهب الكسائي وهشام إلى أنها بمنزلة " بل

(١) المساعد ٢/٤٥٥، ٤٥٦

(٢) الطور ٣٥

(٣) السجدة ٣

(٤) النمل ؛ ٨٤

(٥) الملك ٢٠

" وما ذكره المصنف من التفرقة حسن ، فدخولها على الاستفهام يبعّد تقديره "

وبتبعنا للفصيح وجدنا أن " أم " المنقطعة لا يفارقها الإضراب وكثيراً ما تقتضى مع ذلك استفهاماً إما حقيقياً نحو : إنهما لإبل " أم شاء (١) .
أى بل أهى شاء ، وإنما قدر بعدها مبتدأً محذوفاً لأنها بمعنى " بل " الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ومثله " أم " فى نحو " أعندك زيد أم عندك عمرو " فقد نص سيبويه (٢) على أن " أم " فى منقطعة ظن أولاً كون زيد عنده فاستفهم عنه ، ثم ظن كون عمرو عنده فأضرب عن الأول ، واستفهم عن كون عمرو عنده ، أو إنكارياً كقولة تعالى (٣) " أم له البنات " أى : بل أله البنات ؟ إذا لو قدرت

(١) كأنه فى حال بَعْدَه عنها جزم بأنها إبل فلما دنا منها رآها صغيره فأضرب

مستفهماً عن كونها شاء .

(٢) انظر الكتاب ٣ / ١٧٢

(٣) الطور ٣٩

للإضراب المحض لكان الكلام إخباراً بنسبة البنات
إلية تعالى ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

وقد لا تقتضى استفهاماً البتة كقوله تعالى (١) ، أم
هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ والنُّورُ " أى بل هل تستوى ؛
إذ لا يدخل استفهام على استفهام ، ونحو قوله
تعالى (٢) ، " لَأَرْيَبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ أَمْ يَقُولُونَ
افْتَرَاهُ " وإنما لم تقتض استفهاماً فى الآية لعدم افتقار
المقام إليه ، وإن كان الدما مئني جعل معنى الآية بل
أيقولون على الإنكار التوبيخي . ومنه قول الشاعر :

فليت سليمي فى المنام ضجيعتى .: هنالك أم فى جنة أم فى جهنم (٣)

أى : بل فى جهنم ، ولا يصح التقدير : بل أفى جهنم
إذ لا حاجة لتقدير الاستفهام هاهنا ولا معنى له ، لأن
الغرض من كلام الشاعر التمنى .

(١) الرعد ١٦

(٢) السجدة ٢ ، ٣

(٣) لم أقف له على نسبة البيت من بحر الطويل وأنظر : الأشجون ٣ / ١٠٥

والعيني ٣ / ١٤٣ ، وأضح المسالك ٣ / ٣٧٦ ، والتصريح ٢ / ١٤٤

فائدة :

جواب الاستفهام مع " أم " المنقطعة بحرف من أحرف الجواب نحو : نعم أولاً، ففي قوله تعالى في الأصنام (١) : ﴿ أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبُوءُ الْمُرْسَلِينَ كَذِبًا وَأَكْتُمُوا بِهَا صُغُرًا ﴾ ، أم لهم أيدي يَبْطِشُونَ بِهَا ... ﴾ يكون الجواب عند عدم الموافقة وعدم التصديق بـ " لا " ، وإذا توالى استفهامات بـ " أم " المنقطعة فالجواب لأخيرها للإضراب إليه عما قبله،
قاله الصبان (٢)

هل تدخل " أم " على أدوات الاستفهام ؟

والجواب .

نعم تدخل " أم " المنقطعة على أدوات الاستفهام إلا ألف الاستفهام ، وليس فيه جمع بين استفهامين ، لأن " أم " تكون مجردة عن الاستفهام إذا وقع بعدها أداة استفهام حرفاً كانت أم اسماً قال سيوبه (٣) .

(١) الأعراف ١٩٥

(٢) حاشية الصبان ٣ / ١٠٥

(٣) الكتاب ٣ / ١٨٩

"هذا باب تبيان " أم " لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف : تقول : أم من تقول ، أم هل تقول ، ولا تقول : أم أتقول ، وذلك لأن " أم " بمنزل الألف ، وليست : أي ، ومن ، وما ومتى بمنزلة الألف ، وإنما هي أسماء بمنزلة هذا وذلك ، إلا أنهم تركوا ألف الاستفهام هاهنا إذ كان هذا النحو لا يقع إلا في المسألة ، فلما علموا أنه لا يكون إلا كذلك استغنوا عن الألف ، وكذلك هل إنما تكون بمنزلة قد ، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت " هل " لا تقع إلا في الاستفهام ، قلت : فما بال " أم " تدخل عليهن وهي بمنزل الألف ؟ قال : إن " أم " تجيء هاهنا بمنزلة " لابل " للتحول من الشيء إلى الشيء ، والألف لا تجيء أبداً إلا مستقبلة ، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها ، واحتاجوا إلى أم ، إذ كانت لترك شئ إلى شئ ؛ لأنهم لو تركوها فلم يذكروها لم يتبين المعنى " وقال المبرد " وحرفاً (١) الاستفهام اللذان لا يفارقانه: الألف و " أم " وهما

(١) المقتضب ٣ / ٢٩٠

يدخلان على هذه الحروف كلها ألا ترى أن القائل
يقول: هل زيد في الدار أم هل عمرو هناك ،
وتقول: كيف صنعت أم كيف صنع أخوك ، فدخل
هذان الحرفان على حروف الاستفهام لتمكناهما
وانتقالهما فمن ذلك قوله :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ .: أَمْ حَبْلُهَا إِذْ نَأَتْكَ الْيَوْمَ مَصْرُومٌ
أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَفْضْ عِبْرَتَهُ .: إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ
فأدخل " أم " على " هل " ، وقال

كَيْفَ الْقَرَارُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَمَا .: هَمَّ الَّذِينَ تُحِبُّ بِالْأَنْجَالِ (١)
أَمْ كَيْفَ صَبْرِكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعَالِجًا .: سَقَمَا خِلَافَهُمْ وَسَقَمَكَ بِلَادِي
وتدخل حروف الاستفهام على " مَنْ " و " مَا " و " أَيَّ "
إذا صِرْنَ بمعنى الذي بصلاتهن ، وكذلك " أم " كقول
الله عَزَّ وَجَلَّ (٢) مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ

(١) قائلهما عمر بن أبي ربيعة ، والبيتان من بحر الكامل : وانظر : ديوانه

.٣٠٤،٣٠٣

(٢) النمل ٦٢

وكقوله ﴿لَا أَفْمنَ يُلقي فِي النَّارِ خَيْرًا أَمْ مَن يَأْتِي آمِنًا
يومَ القِيامَةِ..﴾

وأعلم : أن "أم" إذ جاءت بَعْدَ هَلْ يجوز أن يُعادَ
معها هل فتقول : هل عندك خالدٌ أم هل عمرو
عندك ويجوز ألا تُعاد بخلاف "أم" إذا جاءت بَعْدَ
اسم استفهام فَإِنَّهُ يجب أن يعاد معها ذلك الاسم ،
كما في البيتين السابقين :

كَيْفَ القَرارُ بِيَطْنِ مَكَّةَ بَعْدَما .: هَمَّ الَّذِينَ تُحِبُّ بِالأنْجِلادِ
أَمْ كَيْفَ صَبْرُكَ إِذْ ثَوَيْتَ مُعالِجًا .: سَقَمًا خِلافَهُمْ وَسَقَمُكَ بِادِي

كما أنه قد اجتمع في البيتين الأولين إعادته
"هل" وتركها ، فإن "أم" الأولى جاءت بَعْدَ هَلْ ولم
تَعُدَّ "هل" معها وقد أعادها مع "أم" ، الثانية في البيت
الثاني، وقال الله تعالى ﴿هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمى
والبصير أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُماتُ والنُّور﴾.

(١) فصلت ٤٠

(٢) الرعد ١٦

فإن قيل: وما سر دخول الهمزة و"أم" على كل أدوات الاستفهام؟

والجواب

لأن الهمزة ، و " أم " حرفا الاستفهام اللذان لا يفارقانه ولا ينقلان عنه أما باقى الأدوات فتتقل فتكون جزاءً ، ويكون ما كان منها يقع للناس وغيرهم ، نحو " من " و " ما " و " أى " كذلك ، ويكون فى معنى الذى ، فلما كانت الهمزة وأم حرفى الاستفهام اللذين لا يفارقانه دخلا على أدوات الاستفهام كلها على ما بينت لك .

هل " أم " المنقطعة عاطفة ؟

والجواب ما قاله الشيخ الصبان قال^(١) : " ثم رأيت في الدماميني ما يُفيد أن في كون " أم " المنقطعة عاطفة ثلاثة أقوال : فابن جنى والمغاربة يقولون ليست للعطف أصلاً لا في مفرد ولا في جملة وابن مالك للعطف في المفرد قليلاً سمع من كلامهم : إن هناك لإيل أم شاء وفي الجمل كثيراً ، وجماعة للعطف في الجمل فقط ، وتأولوا ما سمع بتقدير ناصب أي " أم " أرى شاء "

وقال المرادي^(٢) : فإن قلت : فـ " أم " المنقطعة هل هي عاطفة أو ليست بعاطفة : قلت : المغاربة يقولون إنها ليست عاطفة ، لا في مفرد ولا في جملة ، وذكر ابن مالك أنها قد تعطف المفرد كقول العرب : إنها لإيل أم شاء ، قال و " أم " هنا لمجرد الإضراب عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، كما يكون

(١) حاشية الصبان على شرح الأشعري ٣ / ١٠٤

(٢) الجني الداني ص ٢٠٦

بَعْدَ " بل " فإنها بمعناها ، ومذهب الفارسي وابن جني ، في ذلك أنها بمنزلة "بل" والهمزة ، وأن التقدير : بل أهي شاء ، وبه جزم ابن مالك في بعض كتبه "

وقال ابن عقيل^(١) (وعطفها المفرد قليلاً) يَعْنِي "أم" المنقطعه ، ومنه إنها لا بلُ أم شاء ، و"أم" أيضاً لمجرد الإضراب ، وهي عاطفة ما بعدها على ما قبلها ، والمغاربة يقولون : إنَّها لا تعطف إلاَّ الجمَل ، ويتكلفون الرجوع إلى ذلك فيما أعطى خلفه "

فابن عقيل يوافق ابن مالك في جواز عطف "أم" المفرد ، والأولى أن يقدر مبتدأ محذوف والتقدير . بل أهي شاء ، وإنما كان ذلك لأن "بل" التي "أم" بمعناها حرف ابتداء وحرف الابتداء لا يدخل إلا على الجملة .

(١) المساعد ٤٥٦/٢

والرَّاجِحُ عِنْدِي أَنَّ "أُمَّ" المنقطعة ليست
بعاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء يفيد الإضراب ،
ومن ثم لا يدخل إلا على الجملة .

أما الرأي المرجوح فإنها حرف عطف يختص
بعطف الجملة ، وما ادَّعاه ابن مالك أنها تعطف
المفرد معتمداً على ما سمع من قولهم : إن هناك لإ
بلا أم شاء " فالأولى أن يُقدَّرَ ناصب لـ"شاء، أي: أم
أرى شاءً، ويحتمل أن تكون "أم" متصله وعلى هذا
تكون همزة الاستفهام مُقدرة قبل "إن" وكأنه قيل :
إنَّ هناك لإ بلا أم شاء؟

وممن أجاز عطف المفرد بـ "أم" الرماني النحوي
مدعيًا أن سيبويه عطف المفرد بـ "أم" المنقطعة
فأجاز مثل "قد مررت برجل أم امرأة" وهذا جائز
وهو شاذ في القياس^(١)

(١) شرح الكتاب للرماني ٧٧/١ نقلا عن الحروق غير العاملة ص ١١٤

د/صلاح عبد العزيز على السيد

الفرق بين "أم" المنقطعه و"بل" التي "أم"

بمعناها

والفرق بينهما أن الذي بَعْدَ "أم" المنقطعة حين تكون للإضراب مضمون مشكوك فيه أما الذي بَعْدَ "بل" فيقين ، قال المبرد (١) " أن تكون منقطعه مما قبلها ، خيراً كان أو استفهاماً ، وذلك قولك فيما كان خيراً : إنَّ هذا لزيدُ أم عمرو يا فتى ، وذلك أنك نظرت إلى شخص ، فتوهمته زيدا ، فقلت على ما سبق إليك ، ثم أدركك الظن أنه عمرو ، فانصرفت عن الأول ، فقلت : أم عمرو مستفهاماً فإنما هو إضراب عن مشكوك فيه ، وذلك أنك تقول : ضربت زيدا ناسياً أو غالطاً ، ثم تذكر أو تتبته فتقول : بل عمراً مستدركاً مثبتاً للثاني تاركاً للأول فـ"بل" تخرج من غلط إلى استثبات ، ومن نسيان إلى ذكر و" أم" معها ظن أو استفهام وإضراب عما كان قبله".

(١) المقضب ٣/٢٨٨، ٢٨٩

وقال ابن جنى^(١) "ومن ذلك قراءة الناس "أم
هُم قَوْمٌ طَاغُونَ"^(٢)، وقرأ مجاهد "بل هم قوم
طاغون" في الطور قال أبو الفتح : هذا هو
الموضع الذي يقول أصحابنا فيه : إن أم منقطعه
بمعنى "بل" للترك والتحول، إلا أن ما بعد "بل"
متقين ، وما بعد "أم" مشكوك فيه مسئول عنه ، وذلك
قول علقمه بن عبد

هل ما عملت وما استودعت مكتوم . : أم حبلها إذ نأتك اليوم مصروم
كأنه قال بل أحبلها إذ نأتك اليوم مصروم؟ ويؤكد
قوله بعده:

أم هل كبير بكى لم يقض عبرته . : إثر الأحية يوم البين مشكوم
ألا ترى إلى ظهور حرف الاستفهام وهو "هل" في
قوله : أم هل كبير بكى، حتى كأنه قال : بل هو
كبير؟ ترك الكلام الأول ، وأخذ في استفهام
مستأنف، وقد توالى "أم" هذه في هذا الموضع من

(١) المحتسب لابن حني ٣٤١/٢

(٢) الذاريات ٥٣

هذه السورة قال تعالى (١) " أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَتَرَبَّصُ
 بِهِ رَبِّبَ الْمُنُونِ " . أي بل يقولون ذلك ؟ " أَمْ تَأْمُرُهُمْ
 أَحْلَامُهُمْ بِهَذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ (٢) " أي : بل أنهم
 قوم طاغون؟ أخرجهم مخرج الاستفهام ، وإن كانوا
 عنده تعالى قوماً طاغيين ، تلعبا بهم ، وتهكما
 عليهم.... "

أم الزائدة

أثبت أبو زيد الأنصاري زيادة أم (٣) ، وقضى
 بزيادتها في قوله تعالى حكاية عن فرعون (٤)
 وَنَادَى فِرْعَوْنُ فِي قَوْمِهِ ، قَالَ يَا قَوْمِ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ
 مِصْرَ وَهَذِهِ الْأَنْهَارُ تَجْرِي مِن تَحْتِي أَفَلَا
 تَبْصُرُونَ ، أم أنا خيرٌ من هذا الذي هو مهين " قال :

(١) الطور ٣٠

(٢) الطور ٣٠

(٣) المقتضب ٣ / ٢٩٦ ، والجني الداني حد ٢٠٦ ، والأمل الشجرية ٢ / ٣٣٦

(٤) الزخرف ٥١ ، ٥٢

معناه : أفلا تبصرون أنا خير ، وكان يفسر هذا البيت :

يادهر أم ما كان مشيى رقصا .: بل قد تكون مشيتى توقصا^(١)

يريد : يادهر ما كان مشى رقصا .

وقد ذكر المبرد أن أبازيد - وحده - كان يذهب إلى خلاف مذاهب النحاة فيقول إن " أم " زائدة ، والمعنى فى قوله تعالى " أفلا تبصرون أم أنا خير " أفلا تبصرون أنا خير ، ثم قال عقيب ذكره رأى أبى زيد^(٢) وهذا لا يعرفه المفسرون ، ولا النحويون ، لا يعرفون " أم " زائدة ولكن إذا عرض الشيء فى الباب ذكرناه ، وبيناعنه " وقد نص المبرد على أن " أم " فى الآية منقطعة قال " وأما ما حكى الله عن فرعون من قوله " أليس لى ملكٌ مِصرَ وهذه الأنهارُ تجرى من تحتى أفلا تبصرون .

(١) لم أقف له على نسه والبيت من الرجز ، الرقص : الحب ، والتوقص :

تقارب الخطو وقيل : شدة الوطء وكلاهما من فعل الهرم ، وانظر المقتضب ٣ / ٢٩٧ ، والأمالى الشجرية ٣٣٦ / ٢ والخزانة ٤ / ٤٢١ ، ٤٢٣ ، واللسان (أم)

(٢) المقتضب ٣ / ٢٩٦ ، ٢٩٧

أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ " فَإِنَّمَا تَأْوِيلُهُ -
 والله أعلم - أَنَّهُ قَالَ : أَفَلَا تَبْصُرُونَ . أَمْ أَنَا خَيْرٌ ؟
 عَلَى أَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا لَهُ أَنْتَ خَيْرٌ لَكَانُوا عِنْدَهُ بِصِرَاءٍ
 فَكَأَنَّهُ قَالَ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَفَلَا تَبْصُرُونَ . أَمْ
 تَبْصُرُونَ " ، وَهَذِهِ " أَمْ " الْمَنْقُوعَةُ ، لِأَنَّهُ أَدْرَكَهُ
 الشُّكُّ فِي بَصَرِهِمْ كَالْمَسْأَلَةِ فِي قَوْلِكَ : أَزِيدُ فِي
 الدَّارِ أَمْ لَا " .

وَقَضَى سَيَّبُويهِ عَلَى " أَمْ " فِي الْآيَةِ بِالِانْقِطَاعِ
 فَقَالَ عَقِيبُ ذِكْرِهِ الْآيَةَ (ك) " كَأَنَّ فِرْعَوْنَ قَالَ أَفَلَا
 تَبْصُرُونَ أَمْ أَنْتُمْ بِصِرَاءٍ ، فَقَوْلُهُ : " أَمْ أَنَا خَيْرٌ "
 مِنْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ : أَمْ أَنْتُمْ بِصِرَاءٍ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا :
 أَنْتَ خَيْرٌ مِنْهُ كَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِمْ : نَحْنُ بِصِرَاءٍ عِنْدَهُ
 وَكَذَلِكَ : أَمْ أَنَا خَيْرٌ بِمَنْزِلَةِ لَوْ قَالَ : أَمْ أَنْتُمْ بِصِرَاءٍ ،
 وَمِمَّنْ قَضَى بِأَنَّ " أَمْ " فِي الْآيَةِ مَنْقُوعَةُ الْفِرْعَاءِ (ك) ،
 وَيُنْسَبُ أَبُو حِيَّانٍ إِلَى سَيَّبُوبَةِ الْقَوْلِ بِأَنَّ " أَمْ " مُتَّصِلَةٌ

(١) الكتاب ٣ / ١٧٣

(٢) معاني القرآن ١ / ٧٢

قال " (١) وقال سيبويه " أم " هذه المعادلة ، أى : أمُ
يبصرون الأمر الذى هو حقيقى أن يبصر عنده ،
وهو أنه خير من موسى ، وهذا القول بدأ به
الزمحشرى فقال : " أم " متصلة لأن المعنى أفلا
تبصرون ، أم تبصرون ، إلا أنه وضع قوله (أنا
خير) موضوع تبصرون ؛ لأنهم إذا قالوا : أنت
خير ، فهم عنده بصراء ، وهذا من إنزال السبب
منزلة المسبب "

ولم يرتض أبو حيان هذا القول وراح يضعف
القول بأنها متصلة أما ابن هشام فقد ذكر كلام
الزمحشرى ثم قال " (٢) وهذا معنى كلام سيبويه.

ولا أدرى علام اعتمد كل من أبى حيان وابن
هشام فى نسبه القول باتصالها إلى سيبويه ، وقد
ذكرها سيبويه فى باب " أم " المنقطعة ونص على
أن " أم " فى الآية منقطعة وقد سبق نصه فى ذلك

(١) البحر المحيط ٨ / ٢٢

(٢) المغنى ١ / ٤٣ ، ٤٤

وقد شرح المبرد كلامه وقضى بأن " أم " فى الآية منقطعة كقضاء سيبويه فيها .

والأولى - والله أعلم - القضاء على " أم " فى الآية بأنها منقطعة ، لأنه إذا كان ما بَعْدَ " أم " نقيض ما قبلها فهى منقطعة ، ألا ترى أن السائل لو قال " أعندك خالد أم لا " واقتصر على قوله : أعندك خالد ؟ لاقتضى استفهامه هذا أن يجاب بـ " نعم أولاً ، فقوله : أم لا مستغنى عنه فى تميم الاستفهام الأول ، وإنما يذكره الذاكر ليبين أنه عرض له الظن فى نفى أنه عنده كما كان قد عرض له فى تبوت كونه عنده ، وكذا الأمر فى الآية لو اقتصر على قوله : ((أفلا تبصرون)) لاستدعى أن يقال له : نبصر أم لا نبصر ، فكان فى غنية عن ذكر ما بَعْدَه ، لكنه أفاد بقوله : " أم أنا خير " عروض الظن له فى أنهم يبصرون بَعْدَ ما ظن أولاً أنهم لا يبصرون "

قال الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة^(١) ويَعْدُ أن تكون (أم) متصلة على هذا التقدير .
أفلا تبصرون أم تبصرون ، ما قالوه من تقديم
المثبت على المنفى مع (أم) المعادلة.

وقال ابن هشام^(٢) " والزيادة - يعني زيادة " أم " -
ظاهرة في قول ساعدة بن جوية :

يَأْتِيَتْ شِعْرِي وَلَا مَنْجَى مِنَ الْهَرَمِ .: أَمْ هَلْ عَلَى الْعَيْشِ بَعْدَ الشَّيْبِ مِنْ نَدَمٍ
وعبارة ابن الشجري^(٣) " واستشهدوا على هذا -
أى على زيادة " أم " بقول ساعدة بن جوية " دليل
على أن غير أبي زيد قال بزيادتها .

هذا وقد ذكر الحريري أنها لغة لبعض أهل اليمن
قال^(٤) " والمنقول من لغات العرب أن بعض أهل
اليمن يزدون " أم " فى كلامهم فيقولون : " أم نحن

(١) المقتضب ٣ / ٢٩٦ بالهامش .

(٢) المغنى ١ / ٤٨ ، وانظر في بيت ساعدة بين جوية الأماي الشجرية ٢ / ٣٣٦

، والهمع ٢ / ١٣٤ ، والأشمونى ٣ / ١٠٥ ، البيت من البسيط .

(٣) الأماي الشجرية ٢ / ٣٣٥ ، ٣٣٦

(٤) درة الفواص ص ١٨٣

نضرب الهام ، أم نحن نطعم الطعام " أى : نحن
نضرب ونطعم ، وأخذوا فى زيادة " أم " مأخذ
زيادة معكوسها وهو " ما " فى مثل قوله تعالى " فَبِمَا
رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ ^(١) " و " عَمَّا قَلِيلٍ ^(٢) " وقال ابن عقيل ^(٣)
" وقال الأخفش : قال قوم : إنها لغة يمانية ،
يزيرون " أم " فى الكلام.

ومع تسليمنا بأن من أنواع " أم " أم الزائدة لثبوت
زيادتها فى لغة لبعض أهل اليمن ، واللغة لا ترد ولا
تأول ، إلا أننا لا نسلم بزيادتها فى قوله تعالى " أفلا
تبصرون ، أم أنا خير ^(٤) " كتسليم أبى زيد فيها وإنما
نقضى بأنها فى الآية منقطعة لأن المعنى - والله
أعلم - على ذلك ، علما بأن القول بأنها منقطعة هو
قول جمهرة النحاة ، وعدم القضاء بالزيادة أولى ما
وجد عنه مخرج لأن الزيادة على خلاف الأصل ،

(١) آل عمران ١٥٩

(٢) المؤمنون ٤٠

(٣) المساعد ٢ / ٥٤٦ ، ٥٤٧

(٤) الزخرف ٥٢

وقد ذكر المرادى أن أبازيد قضى بزيادة " أم (ك) " فى قوله تعالى " أم يقولون افتراه (ل) " والحقيقة أن " أم " فى الآية منقطعة فهى للإضراب عن الإيجاب السابق من غير إبطال ، ويستأنف السؤال عما بعدها على جهة الإنكار (م).

رابعاً " أم " المعرفة

الرابع : من أنواع " أم " أن تكون أداه تعريف فى لغة طيى ، وقيل : لغة حمير وأنشدوا :

ذَاكَ خَلِيلِي وَذُو يُوَاصِلِنِي . : يَرْمِي وَرَائِي بِأَمْسِهِمْ وَأَمْسَلَمَهُ (ك)

(١) الجني الداى ٢٠٦

(٢) السجدة ٣

(٣) المساعد ٢ / ٤٥٥

(٤) قاله : عبد الله بن غنمة والبيت من بحر المنسرح ، والبيت ملفق من بيتين وهما

وإن مولاي ذو يعاتبني لا إحنه عنده ولا جرمه

ينصرتي منك غير معتذر يرمى ورائي بامسهم وامسلمه

وانظر ، شرح شواهد الشافيه ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، والجني الداى ص ١٤٠ ،

والمغنى ١ / ٤٨ وشرح شواهد ص ١٥٩

وقال الحريري^(١) : " وقد روى عن حمير أنهم يجعلون آله التعريف " أم " فيقولون : طاب أمضرب ، يريدون : طاب الضرب ، وجاء في الآثار فيما رواه النمر بن تولى أنه صلى الله عليه وسلم نطق بهذه اللغة " ليس من أمير أمصيامُ في أمسفر " يريد : ليس من البر الصيامُ في السفر "

قال ابن هشام^(٢) : " وقيل : إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم أم التعريف في أولها نحو : غلام وكتاب ، بخلاف رجل ، وناس ولباس ، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول : خُذ الرَّمح واركب امقرس ، ولعل ذلك لغة لبعضهم ، لا لجميعهم ، ألا ترى إلى البيت السابق - يعني قول الشاعر :

ذاك خليلي وذو يواصلي .: يرمى ورائي بأمنسهم وأمنسلمه^(٣)

(١) درة القواص ص ١٨٣

(٢) المغني ١ / ٤٨ ، ٤٩

(٣) انظر ص ٥٨

وأنها في الحديث - ليس من امير امصيام في امسفر^(١) " دخلت
على النوعين " وقال المرادي^(٢) " الميم التي هي بدل من لام
التعريف في لغة طيء ، وقيل: هي لغة أهل اليمن كقول
الشاعر :

ذاك خليلي وذو يواصلي .: يرمى ورائي بأمسهم وأمسلمه^(٣)
وروى النمرين تولب . قال : سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، يقول : ليس من امير
امصيام في امسفر " قال ابن يعيش في " شرح
المفصل " لم يرو النمر عن النبي صلى الله عليه
وسلم ، غير هذا الحديث "

(١) صحيح مسلم ص ٧٨٦

(٢) الجني الداني ص ١٤٠ ، وانظر شرح الشافية للحض ٣ / ٢١٦ ، والمتع

لابن عصفور ص ٢٦١

(٣) انظر ص ٥٨

ثانياً: أو

أو- حرف ثنائي هامل -لا عمل له - لعدم اختصاصه ، وهو أحد حروف العطف التي تشرك الثاني في إعراب الأول لا في المعنى ؛ على ما ذهب إليه الجمهور ،^(١) ويرى ابن مالك : أنها تشرك في الإعراب والمعنى ، لأن ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله ، ألا ترى أن كل واحد منهما مشكوك في قيامه ، ومشارك للآخر في جواز ثبوت الحكم له ونفيه عنه .

واقترانها التشريك في الإعراب والمعنى مشروط بالأقتضي إضراباً ، ويُعطف بها المفردات والجمل .

(١) الجني الداني ص ٢٢٧

مغناها :-

الأصل في " أو " أن تكون لأحد الشئيين أو الأشياء ، لكنها إذا وقعت بَعْدَ نَفْيِ أو نَهْيِ كانت للنفي العام الذي يشمل كُلَّ فَرْدٍ مِمَّا فِي حَيْزِ النَفْيِ قبلها وبعدها ، وللهي العام الذي يقع على كُلِّ فَرْدٍ كذلك^(١) فمثالها بَعْدَ النفي قولك: لا أَحِبُّ منافقاً أو كاذباً ، ومثالها بَعْدَ النهي لا تتبع مبتدعاً أو غاشياً قال الله تعالى ﴿ وَلَا تَطِيعُ مِنْهُمْ آيْماً أَوْ كَفُوراً ﴾^(٢) أما بقية المعاني التي سنذكرها لـ " أو " فيحدها السياق وحده فيُعَيَّن المعنى المناسب لكل موضع ، ومن ثمَّ اختلفت معاني " أو " باختلاف التركيب والقرائن ، وبما يكون قبله من جملة طلبيه أو خبرية على التفصيل الآتي :

١- الإباحة - وهي ترك المخاطب حُرّاً في أن يختار أحد المتعاطفين ، أو أن

(١) المغني ١//٦٢، ٦٧

(٢) الإنسان ٢٤

يجمع بينهما إذا أراد نحو " تَعَلَّمَ الْفَقْهَ
أَوْ النُّحُو " و " أَصْحَبَ الْفُقَهَاءَ أَوْ
النُّحَوِيِّينَ ، وجالس العلماء أَوْ الزُّهَّادَ ،
فهذا مباح لك تفعل فيه ما شئت على
الانفراد والاجتماع، وذكر ابن مالك أن
أكثر ورود "أو" للإباحة في التشبيه
لفظاً نحو ﴿ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ
قَسْوَةً ﴾^(١) أو تقديرأ كقوله تعالى ﴿ فَكَانَ
قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ﴾^(٢) فلم يخصها
بالمسبوقة بالطلب^(٣). وقال ابن عقيل^(٤)
وتعاقب الواو في الإباحة كثيراً نحو
﴿ أَوْ آبَائِهِمْ أَوْ آبَاءَ بَعُولَتِهِمْ ﴾
الآية^(٥)، ومن علامتها استحسان مجيء

(١) البقرة ٧٤

(٢) النجم ٩

(٣) المغني ٦٢/١ بتصرف يسر

(٤) المساعد ٤٥٨/٢

(٥) النور ٣١

الواو في موضعها نحو : جالس الحسن
أو ابن سيرين ، أو جالسه وابن
سيرين، قبال المصنف ، والمغاربة
فرقوا بينهما ، فمع "أو" له أن يجالس
أحدهما دون الآخر ، ومع الواو ليس
له ذلك".

ولم يرتض ابن هشام ما ذهب إليه ابن
مالك في زعمه أن "أو" التي للإباحة حالة
محل الواو وقال^(١) "وزعم ابن مالك أيضاً
أن "أو" التي للإباحة حالة محل "الواو"
وهذا أيضاً مردود ، لأنه لو قيل : جالس
الحسن وابن سيرين "كان المأمور به
مجالستهما معاً ، ولم يخرج المأمور عن
العهدة بمجالسة أحدهما ، هذا هو
المعروف من كلام النحويين ..، وقال
المبرد:^(٢) "والفصل بين "أو" وبين الواو

(١) المغني ١/٦٣، ٦٤

(٢) المقضب: ٣/٣٠١

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: اضْرِبْ زَيْدًا وَ عَمْرًا ، فَإِنْ
ضْرِبَ أَحَدَهُمَا فَقَدْ عَصَاكَ ، وَإِذَا قَالَ "أَوْ"
فَهُوَ مَطِيعٌ لَكَ فِي ضَرْبِ أَحَدِهِمَا أَوْ
كِلَيْهِمَا "

فائدة:

إِذَا دَخَلْتَ "لَا" النَّاهِيَةَ عَلَى الْمُبَاحِ امْتَنَعَ
فِعْلُ الْجَمِيعِ نَحْوُ «وَلَا تُطِيعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ
كَفُورًا» إِذَا الْمَعْنَى : لَا تُطِيعْ أَحَدَهُمَا ،
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ وَإِذَا نَهَيْتَ عَنِ الْمُبَاحِ
اسْتَوْعَبَ النَّهْيُ جَمِيعَ مَا كَانَ مُبَاحًا
بِاتِّفَاقٍ ، وَقَالَ الْمُبَرِّدُ " فَإِذَا نَهَيْتَ عَنِ هَذَا
قُلْتَ: "لَا تَأْتِ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا أَوْ خَالِدًا ، أَي:
لَا تَأْتِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ النَّاسِ كَمَا قَالَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ " وَلَا تَطِيعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ
كَفُورًا" .

٢- التخيير : وهو قصر اختيار المخاطب على
أحد المتعاطفين فقط دون أن يجمع بينهما لوجود

ما يمنع الجمع . نحو: تزوج سعاد أو أختها قال ابن
الشجري (١) والثاني " أي من معاني " أو " - أن
تكون للتخيير بين الشيين وقصد أحدهما دون
الأخر كقولك: كُلْ سَمَكاً أو اشرب لبناً ، أمرته
بأن لا يجمعهما بل يختار أحدهما وكقولك تزوج
هنداً أو ابنتها "خيرته فيهما ولا يجوز أن يجمعهما"
ومنه قوله تعالى ﴿فَإِطْعَمْ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ
مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْتُمْ
أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ وقوله عز وجل ﴿٢﴾
فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾
فإن قلت :كيف مثلت بآيتي الكفارة والقدية للتخيير
مع إمكان الجمع ؟ فالجواب :

(١) المساعد: ٤٥٨/٢

(٢) المائدة ٨٩

(٣) البقرة: ١٩٦

ما قاله ابن هشامك : لايجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير .على أن الجميع الكفارة ، ولا بين الصيام والصدقة والنسك على أنهن الفدية ، بل تقع واحدة منهن كفارة أو فدية والباقي قرينة مستقلة خارجة عن ذلك " .

فليس بخاف عليك مما سبق أن الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر وأنه لافرق بين الأمر بالصيغة الخاصة الصريحة وهي صيغة " فعل الأمر " وأداة أخرى تؤدي معناه وتدل عليه كـ "لام" الأمر الداخلة على المضارع نحو " لتجالس العلماء أو الزهاد و..لتأخذ ثوباً أو ديناراً ، ولا فرق كذلك في الأمر بين أن يكون ملفوظاً كالأمثلة المتقدمة ومقداراً ملحوظاً كما في آيتي الكافرة والفدية السابق ذكرهما .

فإن قيل : الإباحة والتخيير لا يكونان إلا بعد صيغة دالة على الأمر ، فما الفرق بينهما ؟

والجواب :

الفرق بينهما امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير ، وجوازه في الإباحة ، قال ابن الشجري^١ والفرق بين التخيير والإباحة أنك إذا قلت جالس فقيهاً أو نحوياً ، فجالسهما ، أو جالس أحدهما لم يكن عاصياً، وإذا قلت كل سمكاً أو اشرب لبناً فجمعهما كان عاصياً وكذلك إذا خيرته في مالك فقلت : خذ ثوباً أو ديناراً . فأخذهما فقد فعل محظوراً كما لو جمع بين هند وابتها في التزوج كان مرتكباً محرماً "

فائدة :

ترد " الواو " العاطفة - أحياناً - بمعنى " أو " في إفادة التخيير كقول الشاعر :

(١) الامالي ٣١٥/٢

وقالو: نأت ، فاختر لها الصبر والبكا .: فقلت البكا أشفى إذا لعلي^١
 أي : أو البكا إذ لا يجمع بين الصبر والبكا ، قال
 ابن هشام " بعد إنشادة البيت السابق "ونقول: يحتمل
 أن يكون الأصل فاختر من الصبر والبكا ، أي :
 أحدهما، ثم حذف "من" كما في : "واختار موسى
 قومه"^(٢) ويؤيده أن أبا علي القالي رواه بـ"من"
 وقال الشاطبي رحمه الله تعالى في باب البسمة
 "وصل واسكتا" فقال شارحوا كلامه : المراد
 التخيير ثم قال محققوهم : ليس ذلك من قبل "الواو"
 بل من جهة أن المعنى وصل إن شئت واسكتن إن
 شئت وقال أبو شامة وزعمهم بعضهم أن الواو
 تأتي للتخيير مجازاً "٥

(١) قائله كثير عزة والبيت من الطويل ، وانظر : المغني ٣٥٨/٢ و الأشموني
 ١٠٩/٣ ، وأمالى القالي ٦٤/٢ وديوانه ٢٥١/٢ نأت: بَعُدت . الغليل : حرارة
 العطش والمراد به هنا مطلق الحرارة ليشمل حرارة العشق.

(٢) الأعراف ١٥٥

(٣) المغني ٣٥٨/٢

٣. الشك : وهو كون المتكلم نفسه واقعاً في الشك والتردد ، كقوله تعالى ﴿ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۗ ﴾ وقوله تعالى ﴿ قَالَ كَمْ لَبِثْتُمْ ؟ قَالَ لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ۗ ﴾

٤. التشكيك : نحو: جاعني خالد أو عصام ، وهو أن يوقع المتكلم المخاطب في الشك والتردد قال ابن الشجري (١) " فمن معاني أو كونها للشك في نحو: جاعني زيدٌ أو عمرو ، يجوز أن يكون المتكلم بهذا شاكاً ويجوز أن يكون قاصداً بذلك تشكيك مخاطبة ففي الشك يستوي كل من المتكلم والمخاطب في شأن الأمر المشكوك أمّا التشكيك " فالمتكلم قصد لإيقاع المخاطب في الشك والتردد أما المتكلم فلا شك عنده ولا تردد.

(١) الكهف ١٩

(٢) البقرة: ٢٣٩

(٣) الأماي ٣١٤/٢

٥. **الإبهام** : كقوله تعالى ﴿ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾^(١) وفي الإبهام يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير شاكٍ ولا متردد ، ولكنه يجري كلامه على صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل لما يلقي إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وفقهه وعقله ظهر له الأمر ، فالمتكلم في الآية الكريمة عالمٌ علم اليقين أن من عبد الله حق العباداة وأفرده بالألوهية والتوحيد والتوجه إليه هو الذي يكون على الهدى وأن من أشرك معه غيره ولم يخلص له العباداة هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يخرج كلامه مخرج الخبر القاطع بما يعلمه بل أورده في صورة الاحتمال ليسترعى إنتباه المخاطب ويحمله على سماع الكلام وتعقله وتفهمه "فالحكم عند الإبهام معلوم للمتكلم دون المخاطب " ^(٢)

(١) سبأ : ٢٤

(٢) حاشية الصبان ١٠٦/٣

ولابن الشجري كلام طيب حول الداعي إلى الإبهام في آية سورة سبأ وهي قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ أَوْ أِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾ نورده هنا استثناءً به قال ك " وأقول : إن هذا اللفظ جاء على الإبهام لأن المشركين إذا فكروا فيما هم عليه عند سماع هذا الكلام الباعث لهم على فأجالوا أفكارهم في أغارات بعضهم على بعض وسبى زرايرهم، واستباحة أموالهم وقطع الأرحام وركوب الفروج الحرام وقتل النفوس التي حرم الله قتلها وشرب الخمر الذي يذهب العقول،.... وفكروا فيما النبي صلى الله عليه وسلم وآله والمسلمون عليه من صلة الأرحام واجتناب الآثام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وإطعام المساكين وبر الوالدين والمواظبة على عبادة الله علموا أن النبي والمسلمين على الهدى وأنهم على الضلال فبعثهم ذلك على الإسلام فهذه الفائدة العظيمة هي الداعية إلى الإبهام في هذا الكلام " .

وليس بخلاف عليك مما سبق أن الإبهام والشك إنما يقعان لغرض مقصود حيث تكون "أو" بعد جملة خبرية.

فإن قيل : فما الفرق بين الشك والإبهام ؟

قلنا : الفرق بينهما أن المتكلم عالم بالحكم في الإبهام دون الشك.

٦- التقسيم : وعبر عنه بعضهم بالتفصيل فهل ياترى هما مترادفان معناهما واحد ، أم لكل منهما معنى خاص ، قيل وقيل ، فمن فرق بينهما قال إن التفصيل تبين للأمر المجمل بلفظ واحد ، كواو الجماعة في قوله تعالى " وقالوا كونوا هوداً أو نصارى تهتوا " (١) أي : قالت اليهود : كونوا هوداً وقالت النصارى : كونوا نصارى ، وإن التقسيم تبين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففي الآية السابقة الذكر جمعت اليهود والنصارى في لفظ واحد ، وهو الضمير "واو الجماعة" فاعل الفعل "قال" وهو

(١) البقرة ١٣٥

الفعل الذي جمع في لفظه ما نطق به اليهود والنصارى ٤.

أقول لا حاجة داعية لهذا الجدل فالمسألة هنا إصطلاحية محضة فلا يضيرنا توحيد معنيهما وجعلها (التقسيم والتفضيل) مترادفين . ومن أمثلتهما الكلمة اسم ، أو فعل ، أو حرف والاسم مشتق ، أو جامد والحرف عامل أو هامل ، والفعل ماضٍ أو مضارع - أو أمر ، والفاكهة : تفاح أو عنب أو برتقال أو موز....ألخ وقد عدل العلامة ابن مالك عن التعبير بالتقسيم والتفصيل إلى التفريق المجرد من الشك والإبهام والتخيرات ، وأما هذه الثلاثة فإن مع كل منها تفريقاً مصحوباً بغيره ، ومثل بنحو . إن يكن غنياً أو فقيراً^(١) ، و"وقالو كونوا هوداً أو نصارى" قال: وهذا أولى من التعبير

(١) النحو الوافي عباس حسن ٦٠٦/٣

(٢) المساعد ٤٥٧/٢ ، والجني الذاتي ص ٢٢٨ والمغني ٦٥/١ ، وحاشية الصبان

(٣) النساء ١٣٥

بالتقسيم ، لأن استعمال "الواو" في التقسيم أجود نحو
الكلمة اسم، وفعل وحرف ، وقوله:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْمُ أَنَّهُ .: كَمَا النَّاسُ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(١).

ومن مجيئه بـ"أو" قول الشاعر

فَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ ، لِأَبَدٍ مِنْهُمَا .: صُدُورُ رِمَاحٍ أَسْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ^(٢)

فابن مالك يرى أن استعمال " الواو" في التقسيم أكثر
وأجود ، ومجىء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضى أن
"أو" لاتأتي له ، وقال ابن هشام بل إثباته الأكثرية
للواو يقتضى ثبوته بقلة لـ"أو" وقد صرح يعني
ابن مالك بثبوته في البيت الثاني يعني قول الشاعر

فَقَالُوا: لَنَا ثِنْتَانِ ، لِأَبَدٍ مِنْهُمَا .: صُدُورُ رِمَاحٍ أَسْرَعَتْ أَوْ سَلَّاسِلُ

وليس فيه دليل لاحتمال أن يكون المعنى لأبد من
أحدهما ، فحذف المضاف كما قيل في " يخرج

(١) قائله عمر بن بَرّاقه الهمداني ، والبيت من الطويل ، وانظر : أوضح المسالك ٦٧/٣ والأشعري

١٠٨/٣ ، وأمالى القالي ١٢٣/٢ ، والجنى الداني ص ١٦٦ ، ٤٨٢

(٢) قائله جعفر بن علبه الحارثي ، والبيت من الطويل وانظر المغيى ٦٥/١ والأشعري

١٠٧/٣ والهمع ٢٣٤/٢ ، والدرر ١٨١/٢ ، شرح ديوان الحماسة للسرزوقي

منهما اللؤلؤ والمرجان (أي من أحدهما) وغيره
عدل عن العبارتين ، فعَبَّرَ بالتفصيل ومثله بقوله
تعالى " وقالوا كونوا هوداً أو نصارى
" (وقالوا: ساحر أو مجنون ^(١)) إذ المعنى :وقالت
اليهود كونوا هوداً وقالت النصارى كونوا نصارى ،
وقال بعضهم :ساحر ،وقال بعضهم مجنون فـ"أو"
فيهما لتفصيل الإجمال في " قالوا" .

٧- "أو" بمعنى "بل" ومجئ "أو" بمعنى "بل" أثبتته
الكوفيون واختاره الرضى ^(٢) محتجين بالفصيح من
القرآن وكلام العرب فمن القرآن قوله تعالى
" وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ^(٣) : والمعنى :بل
يزيدون ، ويؤيده ما رواه ابن عباس رضى الله
عنه - من أنهم كانوا مائة ألف وبضعة وأربعين ألفاً
ومن كلام العرب قول الشاعر :

^(١) الذاريات ٥٢

^(٢) شرح الكافية للرضى ٣٤٣/٢

^(٣) الصافات :١٤٧

بَدَتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّمْسِ فِي رَوْنَقِ الضُّحَى .: وَصُورَتَهَا أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحٌ^(١)
وأنكره البصريون محتجين بأن الأصل استعمال كُلِّ
حرف فيما وضع له لئلا يُفْضَى إلى اللبس وإسقاط
فائدة الوضع^(٢) ، فالأصل في "أو" أن تكون لأحد
الشيئين على الإبهام ، بخلاف "بل" لأن معناها
الإضراب ، وهو مخالف لمعنى "أو" وتمسكنا
بالأصل يُغْنِينَا عن إقامة الدليل ومن حاد عن الأصل
يُطالب بإقامة الدليل، ولادليل للكوفيين على صحة ما
ادَّعَوْهُ أَمَّا الْآيَةُ فَـ"أو" فِيهَا لِلشَّكِّ ، والمعنى أن
الرَّائِي إِذَا رَأَاهُمْ شَكَّ فِي عِدَّتِهِمْ لكَثْرَتِهِمْ أَي : أَنْ
حَالَهُمْ حَالُ مَنْ يَشُكُّ فِي عِدَّتِهِمْ لكَثْرَتِهِمْ أَوْ لِلتَّخْيِيرِ ،
والمعنى أَنَّهُمْ إِذَا رَأَاهُمْ الرَّائِي تَخْيِيرٌ فِي أَنْ يَقْدِرَهُمْ
مِائَةٌ أَلْفٌ أَوْ يَزِيدُونَ عَلَى ذَلِكَ .

أَمَّا الْبَيْتُ فَالرَّوَايَةُ فِيهِ "أَمْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحٌ" وَمَعَ
التَّسْلِيمِ بَأَنَّ الرَّوَايَةَ "أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحٌ" فَـ"أو"

(١) قاتله ذو الرمة والبيت من الطويل :انظر الخصائص ٤٥٧/٢ ومعاني القرآن

للفراء ١٧٢ ، والإنصاف ٤٧٨/٢ والخزانة ٤٢٣/٤ ، ملحقاته ديوانه

(٢) الباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٤٢٤/١

فيه للشك لا بمعنى "بل" ومن عادة الشعراء إخراج الكلام مخرج الشك وإن لم يك ثمة شك ليدلوا بذلك على قوة الشبه ، ويسمى في صنعة الشعر تجاهل العارف (١) .

وأقول لاتصح أن تكون "أو" في الآية للشك ، لأنَّ الشك ونحوه محال على الله ، ولا للتخيير ، لأنه لا يصح التخيير بين شيئين الواقع أحدهما ، قال الفراء عقيب الآية (٢) "أي بل يزيون ، وهكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية ، فقضاؤنا بأنَّها بمعنى "بل" تشهد له ظواهر النصوص ، والحمل على الظاهر أولى وخاصة إذا وجد ما يعضده كقراءة أبي السمال " أو" كلما عاهدوا عهداً نبذوه فریق منهم (٣) " بسكون واو "أو" ، وحكاية الفراء (٤) : اذهب إلى زيد أو دَعْ ذلك فلا تبرح اليوم " فمجىء

(١) الإنصاف ٤٨١/٢ ، ٤٨٢ ،

(٢) معاني القرآن للقراء ٣٩٣/٢

(٣) البقرة : ١٠٠

(٤) المساعد ٤٥٧/٢ ، ٤٥٨ ، وأوضح المسالك ٣٧٨/٣ ، ٣٧٩

"أو" بمعنى "بل" أمرٌ تشهد له ظواهر النصوص في العربية إلا أنه يُسْتَحْسَنُ في "أو" التي للإضراب أن تكون مسبوقه بنفى أو نهى وأن يُعاد معها العامل نحو "ما حضر خالدٌ أو ما حضر عصام ، و"لا يَقُمْ خالدٌ أو لا يَقُمْ عصام ، نسبه ابن عصفور^(١) لسيبوبة، ويؤيد نقل ابن عصفور عن سيبوبة أن "أو" تأتي للإضراب بـ شرطين هما: تقدمها نفى أو نهى - وأن يعاد معها العامل - أن سيبوبه قال في "ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً" ولو قلت^(٢) أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى "يعنى أنه يصير إضراباً عن النهى ونهياً عن الثاني فقط^(٣) ، وهذان الشرطان ليس بلازمين لأن ما ورد لا يخضع لهذين الشرطين كقول جرير :

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٣٥/١

(٢) الكتاب ١٨٨/٣

(٣) شرح الأشموني ١٠٧/٣

ماذا ترى في عيال قد برمت بهم .: لم أخص عدتهم إلا بعداء؟ (١)
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية .: لولا رجالوك قد قتلت أولادي

أي: بل زادو ثمانية .

وإذا كانت "أو" للإضراب" فالأولى اعتبارها حرفاً
لمجرد الإضراب لا للعطف فما بعدها جملة مستقلة
عما قبلها ، شأنها في ذلك شأن "أم" المتجردة
للإضراب ، فليست عاطفة على الأرجح .

٨- أو بمعنى " الواو " : للدلالة على الاشتراك
ومطلق الجمع بين المتعاطفين ومجىء "أو" بمعنى
"الواو" مذهب الكوفيين ، وتبعهم قطرب (٢) ، وأبو
عبيدة (٣) وابن قتيبة (٤) وعُزَي إلى الأخفش ،
والجرمي ، والأزهري (٥) ، وقال الجرمني (٦): "ومنه
أي من مجيء "أو" بمعنى "الواو" وكل حق لها داخل
(١) والبيتان من بحر البسيط ، وانظر : المغني ١/٦٤ ، والأشعري ٣/١٠٦ ،

والعيني ٤/١٤٤

(٢) الخصائص ٢/٤٦١

(٣) مجاز القرآن ٢/١٧٥ .

(٤) تأويل مشكل القرآن ٥٤٤

(٥) المساعدة ٢/٤٥٩

"أو" بمعنى "الواو" وكل حق لها داخل فيها أو خارج عنها ، وكلّ حقّ سميناها في كتابنا هذا أو لم نسمه ، وإن شئت بالواو ، وأنشد لابن الأحمر .

ألا فالبثا شهرين أو نصف ثالث .: إلى ذاكما ما غيبيتني غيبياً " (٢)
قال ابن الشجري "أراد ونصف ثالث لأن لبث نصف الثالث لا يكون إلا بعد لبث الشهرين .

وقد احتج الكوفيون لمذهبهم بشواهد من القرآن وفصيح كلام العرب فمن القرآن قوله تعالى "لعله يتذكر أو يخشى" (١) "وقوله عز وجل "عذراً أو نذراً" (٤) وقوله جل شأنه "لعلهم يتقون أو يحدث لهم ذكراً" (٥) ، ومن الشعر قول توبة بن الحمير :

(١) المساعد ٤٥٩/٣

(٢) والبيت من بحر الطويل ، وانظر : المختب ٢٧٣/٢ والخصائص ٤٦٠/٢ ،
والأمالي الشجرية ٣١٧/٢ والإنصاف ٤٨٣/٢ .

(٣) طه ٤٤

(٤) المرسلات ٦

(٥) طه ١١٣

وَقَدْ زَعَمْتَ لِإِلَهِىَ بَأْسَى فَاجِرٌ .: لِنَفْسَى تُقَامَا أَوْ عَلَيَّهَا فُجُورَهَا (١)

وقول جرير

أَنْعَلِبَةَ الْفَوَارِسِ أَوْ رِيَّاحَا .: عَدَلْتُ بِهِمْ طَهْيَةَ وَالْخَشَابَا (٢)

أي: عدلت هاتين القبيلتين بهاتين القبيلتين .

وقول جرير

نَالَ الْخَلْفَةَ أَوْكَاتَتْ لَهُ قَدْرَا .: كَمَا أَتَى رَبَّهُ مُوسَى عَلَى قَدْرٍ (٣)

وقول لبيد

تَمَتَّى ابْنَتَاىَ أَنْ يَعْيشَ أَبُوهُمَا .: وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعِهِ أَوْ مُضَرَ (٤)

فـ"أو" هنا بمعنى "الواو" لأنه لا يشك في نسبه حتى أنه لا يذرى أمن ربيعة هو أم من مضر ، ولكننه

(١) والبيت من بحر الطويل ، وانظر المغنى ٦٢/١ وأماي الغالي ٨٨/١ ، والآمالي الشجرية .

(٢) والبيت من بحر الوافر ، وانظر الكتاب ١٨٣/٣ والآمالي الشجرية ٣١٧/٢ والعيبي ٥٣٣/٢ وأوضح المسالك ١٦٦/٢ وفيه "أم" بدلاً من "أو" فلا شاهد فيه

(٣) والبيت من بحر البسيط ، وانظر الآمالي الشجرية ٣١٧/٢ ، والمغنى ٦٢/١ والعيبي ١٤٥/٤ وأوضح ١٢٤/٢ ، والتصريح ٢٨٣/١ ، والهمع ١٣٤/٢ ، والأشعوني ٥٨/٢ وديوان جرير ٢٧٥

(٤) والبيت من بحر الطويل ، وانظر الآمالي الشجرية ٣١٧/٢

أراد بريعة أباه الذي والده ، لأنه لبيد بن ربيعة ، ثم
قال أو مضر يريد :مضر يعنى مضر بن نزار بن
معد بن عدنان ، قاله ابن الشجرى (١).

وقول الراجز

خل الطريق واجتنب ارماما .: إن بها أكتل أورزاما
خوير بين ينقضان الهاما .: لم يدعا لسارح مقاما(٢)

قال ابن الشجرى (٣): "أراد أكتل ورزاما فلذلك
قال:"خويربين" ولو كانت "أو" على بابها لقال
"خويربا" كما تقول:"زيدُ في الدار وعمرو جالس"
ولا تقول جالسان ، ويرى الخليل أنه منصوب على
الشم كما انتصب حمالة الحطب" (٤).

ومما أنشده الكوفيون شاهداً على أن "أو" بمعنى
الواو الدالة على مطلق الجمع قول النابغة:

(١) الآمالي الشجرية ٣١٧/٢

(٢) نسيبة سيوية لرجل من بني أسد ، وانظر الكتاب ١٤٩/٢ والآمالي الشجرية

٢٣١٧ ، والكامل للمبرد ص٤٥٤ ، والأشموني ١٠٧/٣

(٣) الآمالي الشجرية ٣١٨/٢

(٤) في قوله تعالى " وامرأته حمالة الحطب " أي أشم حمالة الحطب

قالت: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا .: إلى حَمَامَتِنَا أَوْ نَصَفَهُ فَقَدِ (١)
ويؤيد ما ذهب إليه امران:

الأول: أنه يروى "ونصفه." بالواو " ، ومعلوم أنه إذا
رويت عبارة بروايتين ووضعيت في إحداهما كلمة
مكان كلمة في الرواية الأخرى ، دل ذلك على أن
الروايتين بمعنى واحد .

والثاني: أن فتاة الحي التي حكى النابغة عنها أنها
قالت " ألا لَيْتَمَا " إلى آخر البيت كانت قد تمنيت هذا
الحمَام ونصفه إلى حمامتها ، ويروون عنها أنها
قالت

لَيْتَ الْحَمَامُ لِيهِ إِلَى حَمَامَتِيهِ

وَنَصَفَهُ قَدِيهِ تَمَّ الْحَمَامُ مِيَّهِ

ولا يتم الحمام مائة إلا إذا انضم الحمام إلى نصفه
إلى حمامتها ، بدليل قول النابغة :

فَصَبُوهُ فَأَلْفُوهُ كَمَا ذَكَرْتُ .: سَتَا وَسَيِّتِينَ لَمْ تُنْقِصْ وَلَمْ تَزِدِ

(١) والبيت من بحر البسيط . وانظر الكتاب ١٣٧/٢ وشرح المفصل ٥٤/٨ ، ٥٨ ،

والبصريون يابون إلا أن تكون "أو" على أصلها
والتقدير عندهم : ليتما هذا الحمام أو هو ونصفه ،
فحذف المعطوف عليه وحرف العطف كقوله
تعالى^(١) "فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت" أي
فضرب فانفجرت .

وأقول ما حاجتنا إلى التقدير والحذف كما ادعى
البصريون والرواية الثانية " ونصقهُ " تؤيد مذهب
الكوفيين الذي يقرر مجيء "أو" بمعنى الواو الدالة
على مطلق الجمع ، فالروايتان وإن اختلف لفظهما
إلا أنهما يتحدان معنى .

ومما يتعين فيه أن تكون " أو " بمعنى "الواو" لمطلق
الجمع قول الشاعر

وَقَالُوا : لَنَا ثَمَانٍ ، لِأَبَدٍ مِنْهُمَا . : صدور رِمَاحٍ أَشْرَعَتْ أَوْ سَلَامِلُ^(٢)

إذ لا معنى للتخيير بين القتال والأسر ، لأنَّ الأسر
نتيجة من نتائج القتال ومسبب عنه ، وصدر البيت

(١) البقرة ٦٥

(٢) سبقت الإشارة إليه

يشهد بذلك حين يقول " لا بُدَّ منهما" ونقول: جاء
الضيف فجلس بين صاحب الدار وأبنيه" أي جلس
بين صاحب الدار وابنيه ، لأنَّ كلمة "بين" إذا
أضيفت لاسم ظاهر اقتضت في الغالب -أن يكون
ما بعدها مُتَعَدِّد الأفراد، وليس ثمة شك في أن هذا
التعدد لا يتحقق بـ"أو" إلا إذا كانت بمعنى "الواو"
وكذلك بيت جرير السابق :

نال الخلافة أو كتبت له قدراالبيت(١)

فلا تتحقق الخلافة إلا مع قضاء الله وقدره معاً ،
أليس كذلك ؟

وكذلك بيت توبة بن الحمير

وقد زَعَمَت لِيَأِي بَأْتِي فَالْجُرُّ .:لِنَفْسِي تَقَامَا أَوْ عَلَيْنَهَا فَجُورَهَا (٢)

فلا بد من محاسبة النفس على التقى والفجور معاً
دون الاقتصار على أحدهما.

وقال حميد بن ثور الهلالي

(١) سبقت الإشارة إليه

(٢) سبقت الإشارة إليه

قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ .: ما بين ملجم مهزه أو سافع (١)
فـ " أو " ها هنا بمعنى "الواو" الدالة على مطلق
الجمع ، والدليل على ذلك أن بين لاتضاف إلا بعد
متعدد لفظاً ومعنى ، فـلَوُ بقيت "أو" على معناها الذي
هو أحد الشئيين أو الأشياء ، لكانت "بين" قد أضيفت
إلى واحد وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقد ادعى قوم منهم الدماميني (٢) أن "أو" ها هنا
على أصل معناها ، وتخلصوا من تعدد ما تضاف
إليه "بين" بقولهم "إن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم
مهزه أو فريق سافع ، وليس بخاف عليك ما في
قولهم من التكلف الذي لا موجب له .

فليس لنا أمام هذه الشواهد الكثيرة إلا أن نقرر
مطمئنين أن "أو" تأتي بمعنى الواو الدالة على مطلق

(١) والبيت من بحر الكامل. وانظر المغني ١/٦٣ ، وشرح شواهد ٧٢ ، والعيني
١٤٦/٤ وأوضح المسالك ٣/٣٧٩ والتصريح ٢/١٤٦ ، والأشعري ٣١٠٧ وديوانه

الجمع ولا حاجة بنا إلى ما تكافئه المانعون وهم البصريون .

٩- أن تكون "أو" بمعنى "حتى" التعليلية أو الغائية، أو "إلا" وهذه تضمّر "أن" بعدها وجوباً .

فإذا وقع المضارع بعد "أو" التي بمعنى "كي" وهو "معنى حتى التعليلية أو "إلى" وهو معنى حتى الغائية " أو "إلا" وجب نصبه بعد "أن" مضمرة وجوباً ، فمثال وقوعه بعد "أو" التي بمعنى "كي" "لأرضين الله أو يغفر لي" والمعنى كي يغفر لي ، فـ"كي" التي "أو" بمعناها حرف تعليل ومنه قول الشاعر :

لأستنهلن الصَّغْبَ أو أدرك المنى :فَمَا اتَّقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ^(١)

فـ"أو" ها هنا بمعنى كي "وهو معنى حتى التعليلية، والمعنى كي أدرك المنى " ومثال وقوعه بعد "أو" التي بمعنى "إلى" وهو معنى حتى الغائية :لأنتظرنه

(١) لم أقف له على نسبة ، والبيت من الطويل ، وانظر : المغني ١/٦٧ وشذوذ الذهب

ص ٢٧٩، والعيني ٤/٣٨٤ وأوضح المسالك ٤/١٧٢ ، والأشوبن ٣/٢٩٥ .

أَوْ يَخْرُجُ " والمعنى إلى أن يخرج والبيت السابق
يحتمله .

ومثال وقوعه بعد "أو" التي بمعنى "إلا" " لأَقْتُلَنَّ
الكَافِرَ أَوْ يُسَلِّمَ " ومنه قول زياد الأعجم :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَتَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُؤُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا ^(١)

ف"أو" هنا بمعنى "إلا" في الاستثناء ، والمعنى
إلا أن تستقيما والمعنى في المثال لأقتلن الكافر إلا
أن يسلم .

ومما يصلح للمعاني الثلاثة قولك : لألزمنك أو
تقضيني حقِّي " وقد مثل به الأشموني ^(٢) على أن "أو"
فيه بمعنى "حتى" وهو سهو منه ، بل المثال صالح
للتقديرات الثلاثة : التعليل ، والغاية والاستثناء .

^(١) والبيت من الوافر وانظر: أوضح المسالك ١٧٣/٤ ، والكتاب ٤٨/٣ ، والأماي

الشجرية ٣١٩/٢ وشرح المفصل ١٥/٥ والمعنى ٦٦/١ ، وشرح شواهد ص ٧٤ ،
والأشموني ٢٩٥/٣ ، والعيني ٣٨٥/٤ ، واللسان "عمر" .

^(٢) شرح الأشموني ومعه الصبان ٢٩٤/٣ ، ٢٩٥ .

قال الأشموني : " (١) وتقدير إلا وحتى - في موضع أو - تقدير لحظ فيه المعنى دون الإعراب ، والتقدير الإعرابي الذي يقتضيه لفظ الفعل المضارع المنصوب بعد "أو" بأن المقدرة ، ولفظ "أو" العاطفة التي لأحد الشئين أو الأشياء لاقتضاء الأول كـون ما بعد "أو" وهو المصدر المؤول من "أن" والفعل المضارع معطوفاً على مصدر مُتصيّد من الفعل السابق ، ليكون المعطوف عليه مصدراً كالمعطوف ليتجانس الشئان اللذان "أو" لأحدهما "والتقدير فيما سبق ليكون إرضاء مني لله أو مغفرة من الله لي ، ليكون استسهال مني للصعب أو إدراك للمنى ، ليكون انتظار مني أو خروج منه ، ليكون قتل مني أو إسلام منه ، ليكون كسر مني لكعوبها أو استقامة منها ، ليكون لزوم مني لك أو قضاء منك لحقي .

فإن قيل : فما سر نصب المضارع بعد "أو" التي بمعنى "حتى" أو "إلا" بأن مضمرة وجوباً؟

(١) شرح الأشموني ومعه الصبان ٣/٢٩٤ ، ٢٩٥

فالجواب :

أنَّ "أو" التي هي في الأصل لأحد الشئيين أو الأشياء والذالة على المعاني المتقدمة من شك ، وإيهام ، أو تفصيل وغيرها بمعونة السياق هي أو العاطفة التي تفيد مساواة ما بعدها لِمَا قبلها في المعاني سالفة الذكر ، أما "أو" التي بمعنى حتى "أو" "إلا" خرجت عن أصلها من إفادة المساواة بين المتعاطفين إلى إفادة المخالفة بينهما ، فما قبلها محقق الوقوع بخلاف ما بعدها ، ومن ثم جعلوا نصب المضارع بعدها دليلاً على أنها ليست لمجرد العطف ، وإنما يجب إضمار "أن" بعد "أو" ليتجانس المتعاطفان صورة بخلاف ما لو قيل : لأطيعنَّ الله أو أن يغفرلي" فلا تجانس في الصورة ، لذكر "أن" في المعطوف دون المعطوف عليه ^(١).

(١) شرح الأشموني ٢٩٦/٣ وانظر معه حاشية الصبان عليه .

فإن قيل فما ناصب الفعل بَعْدَ "أو" ؟

فالجواب :

ذهب البصريون إلى أن "الفعل" منصوب بـ "أن" مضمرة بعد "أو" التي بمعنى "حتى" أو "إلا" وقد ادعى الكسائي أنها ناصبة بنفسها ، أما الفراء .ومن وافقه من الكوفيين ، فقد ذهب إلى أن الفعل انتصب بالمخالفة أي من حيث مخالفته للأول من حيث لم يكن شريكاً في المعنى ولا معطوفاً عليه .

قال الأشموني : (١) "والصحيح أن النصب ب"أن" مضمرة بعدها لأن "أو" حرف عطف فلا عمل لها، ولكنها عطفت مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، ومن ثم لزم إضمار "أن" بعدها".

وما ذهب إليه الكسائي ليس بمتين لأن "أو" حرف غير مختص وحقه ألا يعمل ، وما ذهب إليه الفراء يردده قولك : ماجاء خالدٌ لكن عصامُ ، وجاء خالدٌ

(١) السابق ٣/٢٩٦

لا عصام ، فإنَّ الثاني خالف الأول في المعنى ولم يخالفه في الإعراب ولو كان الثاني منصوباً لمخالفته الأول لاقتضت المخالفة نصب الأول لمخالفته الثاني ولم يقل به أحد فدل ذلك على ضعف ما ذهب إليه .

مسألة :

قال الله عَزَّ وَجَلَّ " (١) سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ "

فالرفع في "يُسْلِمُونَ" على وجهين :

الأول : أن تعطف الثاني على الأول

والثاني : القطع والاستئناف

قال سيبويه : " (٢) وقال عَزَّ وَجَلَّ "سَتُدْعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولَى بِأْسٍ شَدِيدٍ تَقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ " إن شئت كان على الإشراك ، وإن شئت كان على : أو هم

:

(١) الفتح ١٦

(٢) الكتاب ٤٧/٣

يسلمون "وقُرىء : تقاتلونهم أو يسلموا " قال
المبرد^(١): " وفي مصحف أبي " تقاتلونهم أو يُسَلِّمُوا "
على معنى إلا أن يسلموا والتقدير ليكونن منكم
قتال أو إسلام منهم . أما قول امرئ القيس

فقلت له لا تبك عينك إنما .: نحاولُ ملكاً أو نموتُ فنُعذرا^(٢)

فمحتمل لمعنى "إلى" أي إلى أن نموت و"إلا" أي إلا
أن نموت ولو رفعت لكان جائزاً على
وجهين: العطف أي عطف الثاني على الأول والقطع
والاستئناف قال سيبويه^(٣) " واعلم أن ما انتصب
بعْدَ "أو" على إلا أن، تقول لألزمناك أو تقضيني ،
ولأضربناك أو تسبقني ، فالمعنى لألزمناك إلا أن
تقضيني ، ولأضربناك إلا أن تسبقني، هذا معنى
النصب ، قال امرؤ القيس :

(١) المقتضب ٢٨/٢

(٢) والبيت من الطويل وانظر الكتاب ٤٧/٣

(٣) الكتاب ٤٧/٣

فقلت له لا تَبِكْ عَيْتُكَ إِنَّمَا نَحَاوِلُ مُلْكاً أَوْ نَمُوتُ فَنُعْذِرُ^(١)

والقوافي منصوبة ، فالتمثيل على ما ذكرت لك ،
والمعنى على إلا أن نموت فنعذرا ، وإلا أن
تعطيني ،.....ولو رفعت لكان عربياً جائزاً على
وجهين ، على أن تشرك بين الأول والآخر وعلى
أن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول ، يعني أو نحن
ممن نموت "

وقال المبرد: ^(٢) " فجملة هذا " أن كل موضع تصلح
فيه " حتى " و"إلا أن " فالنصب فيه جائز إذا أردت
هذا المعنى ، والعطف على ما قبله مستعمل في كل
موضع.

وقال العكبري: ^(٣) " وتضمّر أن بعد "أو" إذا كانت
بمعنى "حتى" و"إلا" كقولك : سأزورك أو تمنعني ،

^(١) والبيت من الطويل ، وانظر الكتاب ٤٧/٣ والمقتضب ٢٨/٢ ، الجمل للزجاجي
١٩٧ ، والخصائص ٢٦٣/١ ، وشرح المفصل ٢٢/٧ والأشعري ٢٩٥/٣ ، وخزانة
الأدب ٦٠١/٣ ديوان امرئ القيس ٦٦ .

^(٢) المقتضب ٢٩/٢

^(٣) اللباب ٤٣/٢

لأنك أردت : إلا .فلا بُدَّ من إضمار " أن " ليصير
التقدير على وفق المعنى ، أي سأزورك إلا مع
منعك ، أو إلا عند منعك ، ولو رفعت لصارت
لأحد الشئيين ، أي سأزورك أو ستمنعني "

فإن قيل ، ما الحكم لو ورد المضارع منصوباً
بعَد "أو" التي ليست بمعنى "حتى" أو "إلا"

والجواب:

إذا ورد المضارع منصوباً بعَد "أو" أنفة الذكر جاز
إظهار "أن" كقول الحصين بن الحمام المري :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعَزَّةٌ .: وَآلٌ سَبِيْعٌ أَوْ أَسْوَعَكَ عَلَقَمًا^(١)

فـ "أَسْوَكُ" مضارع منصوب بـ"أن" مضمرة
جوازاً بعَد "أو" لعدم صحة تقدير "أو" بأحد الحرفين،
إذ المعنى :لولا رجالٌ وإساعتك وتقول :لو كلامك
الطيب أو يخرم أولادك عائلهم لحكمت عليك، ويصح
إظهار "أن" فتقول "أو أن يخرم" ، وفي حالتني

^(١) واليت من بحر الطويل ، وانظر الكتاب ٥٠/٣ ، والأشعبي ٢٩٦/٣ والعيني

٤١١/٤ والهمع ١٠/٢ والتصريح ٢٤٤/٢

الإضمار والإظهار يُعرب المصدر المؤول من "أن" المضمرة جوازاً أو الظاهرة مع ما دخلت عليه معطوفاً ، أمّا المعطوف عليه فلزاماً أن يكون اسماً صريحاً قبل "أو" وهو كما في قول الحصين "رجال" وفي المثال "كلام" والتقدير "لولا رجال أو إساءتك" ، ومن هذا قوله تعالى^(١) "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخِيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا" في قراءة غير نافع ، بنصب "يُرْسِلَ" عطفاً للمصدر المنسبك على (وَخِيًا) أي : إِلَّا وَخِيًا أَوْ إرسالاً . قال سيبويه^(٢) وسألت الخليل عن قوله عَزَّ وَجَلَّ "وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَخِيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ" ، فزعم أن النصب محمول على "أن" سوى هذه التي قبلها ، ولو كانت هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه ، ولكنه لما قال "إِلَّا وَخِيًا ، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ" كان في معنى إِلَّا أَنْ يُوحِيَ ،

(١) الشورى ٥١

(٢) الكتاب ٤٩/٣

وكان "أو يُرْسِلَ" فعلاً لا يحتوي على إلا فأجرى على أن هذه ، كأنه قال: :إلا أن يوحى ، "أو يرسل"، لأنه لو قال : إلا وحيّاً وإلا أن يُرْسِلَ كان حسناً وكان يرسل بمنزله الإرسال ، فحملوه على "أن" إذا لم يجز أن يقولوا : أو إلا يُرْسِلَ ، فكأنه قال: إلا وحيّاً أو أن يُرْسِلَ "

ومراد سيبويه " أن الكلام ليس محمولاً على "أن" يكلمه الله ، ولو كان "يُرْسِلَ محمولاً على ذلك لبطل المعنى ، لأنه كان يكون ما كان لبشر أن يُكلمه الله أو يُرْسِلُ، أي ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً، ولكن المعنى -والله أعلم - ما كان لبشر أن يُكلمه الله إلا وحيّاً، أي إلا أن يوحى فهو محمول على قوله "وحيّاً" أي : إلا وحيّاً أو إرسالاً(١):

وقرأ أهل المدينة ومنهم نافع(٢) " أو يرسلُ رسولاً " بالرفع قال سيبويه " فكأنه والله أعلم - قال الله عز وجل ، لا يُكلمُ الله البشر إلا وحيّاً أو يُرْسِلُ رسولاً ،

(١) المتنضب ٣٤/٢ بتصرف

(٢) النحو ٣٦٨/٢ والبحر المحيط ٥٢٧/٧ وفيه أنها قراءة نافع وأهل المدينة...

أي في هذه الحال وهذا كلامه إيّاهم ، كما تقول
العرب ، تَحِيَّتُكَ الضَّرْبُ ، وَعِتَابُكَ السَّيْفُ وكلامُك
الْقَتْلُ" وقال المبرد : (١) وأهل المدينة
يقرعون " أو يرسل رسولاً " يُريدون : أو هو يُرسل
رسولاً ، أي فهذا كلامه إيّاهم على ما يؤديه الوحي
والرسول "

قَصَارَى الْقَوْل : إذا نُصِبَ المضارع بـ " أن " مضمرة جوازاً بَعْدَ " أو " التي ليست بمعنى " حتى " و " إلا " فيشترط أن يكون العطف على اسم ليس في تأويل الفعل ، فإن لم يكن في الكلام السابق معطوفاً عليه تُصَيِّدُ من هذا الكلام اسماً جامداً ، مصدرأً كان أم غير مصدر ليكون معطوفاً عليه ، وشرطه أن يكون موافقاً للمعنى ملائماً للسياق " نحو أتناول الطعام أو أشبع ، والتقدير سيكون منى تناول للطعام أو شبع يستوي في ذلك " أو " التي ينتصب بعدها المضارع بأن مضمرة جوازاً أو وجوباً .

(١) المقضب ٢/٣٤

١٠- أن تُسْتَعْمَلَ " أو " بِمَعْنَى " إن " الشَّرْطِيَّة نَحْو
" لِأَضْرِبَنَّه عَاشٍ أَوْ مَاتَ " أَي : إن عَاشَ بَعْدَ
الضَّرْبِ وَإِنْ مَاتَ ، وَمِثْلُهُ لِأَتَيْنَكَ إِنْ أُعْطِيتَنِي أَوْ
حَرَمْتَنِي " مَعْنَاهُ وَإِنْ حَرَمْتَنِي قَالَهُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ (١) :

١١- التَّقْرِيبُ نَحْو " مَا أَدْرِي أَسَلَّمَ أَوْ وَدَّعَ قَالَ ابْنُ
هَشَامٍ (٢) قَالَهُ الْحَرِيرِيُّ وَغَيْرُهُ " (٣)

١٢- التَّبَعِيضُ فِي قَوْلِ بَعْضِ الْكُوفِيِّينَ ، وَإِنَّمَا
جَعَلَهَا لِلتَّبَعِيضِ لِأَنَّهَا لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَذَلِكَ فِي قَوْلِ
اللَّهِ سَبْحَانَهُ " وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا "
وَهَذَا الْقَوْلُ إِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ عَنْ
الْفَرِيقَيْنِ ، قَالَ ابْنُ الشَّجَرِيِّ لِكُوفِي الْكَلَامِ حَذُوفِ
أُولَئِكَ حَذْفٌ مُضَافٌ مِنْ أَوْلَاهُ ثُمَّ حَذْفٌ وَאו الْعَطْفُ ،
وَجَمَلَتَيْنِ فَعَلِيَّتَيْنِ مِنْ آخِرِهِ وَهَمَا قَالَ وَفَاعِلُهُ وَكَانَ
وَأَسْمَاهُ ، فَأَمَّا تَقْدِيرُ الْمُضَافِ فَإِنْ قَوْلُهُ : " وَقَالُوا "

(١) الأملال الشجرية ٣١٩/٢

(٢) المغني ٦٧/١

(٣) المغني ٦٧/١ ، ودرة الغواص ص ١٩٦

(٤) الأملال الشجرية ٣٢٠/٢

معناه وقال بعضهم يعني اليهود - كونوا هوداً ،
وتقدير الواو والجملتين وقال بعضهم كونوا
نصارى، فقام قوله : أو نصارى مقام هذا
الكلام. وهذا يدل على شرف هذا الحرف ولا يجوز
أن تكون "أو" هاهنا للتخيير لأن جماتهم لا يُخَيَّرُونَ
بين اليهودية والنصرانية" .

ولم يرتض ابن هشام ما ذهب إليه ابن
الشجري وقال إن معنى "أو" هاهنا التفصيل
قال (ل)والذي يظهر لي أنه إنما أراد معنى التفصيل
السابق فإن كل واحدٍ مما قبل "أو" التفصيلية وما
بعدها بعض لما تقدم عليها من المجرى ، ولم يرد
أنها ذكرت لتفيد مجرد معنى التبعية .

١٣- أن تكون "أو" بمعنى "ولا" قال المرادي : (ل) "
ذكر بعض النحويين أن "أو" تأتي بمعنى "ولا"
وأنشد :

(١) الجني الذاتي ص ٢٣٠

لَا وَجَدَ ثَكْلِي كَمَا وَجَدْتَ وَلَا .: وَجَدُ هَجُولٌ أَضَلَّهَا رُبْعٌ (١)
أَوْ وَجَدَ شَيْخٌ ، أَضَلَّ نَاقَتَهُ .: يَوْمَ تَوَافَى الْحَجِيجُ ، فَاتَدَفَعُوا
أَرَادَ : وَلَا وَجَدُ شَيْخٍ "

وقال ابن هشام معترضاً على مجيء "أو" بمعنى
"ولا" لتلومن الغريب أن جماعة منهم ابن مالك -
ذكروا مجيء "أو" بمعنى "الواو" ثمّ ذكروا أنها تجيء
بمعنى "ولا" نحو "ولا على أنفسكم أن تأكلوا من
بيوتكم أو بيوت آبائكم لك" وهذه هي تلك
بمعناها. وإنما جاءت "لا" توكيداً للنفي السابق ،
ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع ، ولا بكل
واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو
الإجماع ، ونظير قولك ولا يحلُّ لك الزنا والسرقه"
ولما تركت "لا" في التقدير لم يضر ذلك ، وقال
المرادي "وذكر ابن مالك أن "أو" توافق "ولا" بعد

(١) قائلها مالك بن عمرو القضاعي، وانظر الكامل للمبرد ص ٤٢٩

(٢) المغني ١/٦٣

(٣) النور: ٦١

النهي كقوله تعالى " وَلَا تُطْع مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كَفُورًا ^(١) " وبعْدَ النَّفْيِ كقوله تعالى تعالى " أَوْ يُبَيِّنَ آيَاتِكُمْ " وَالتَّحْقِيقَ أَنَّ " أَوْ " فِي قَوْلِهِ تَعَالَى " أَوْ كَفُورًا " هِيَ الَّتِي كَانَتْ لِلإِبَاحَةِ ، فَإِنَّ النَّهْيَ إِذَا دَخَلَ فِي الإِبَاحَةِ اسْتَوْعَبَ مَا كَانَ مَبَاحًا بِاتِّفَاقٍ ، وَإِذَا دَخَلَ التَّخْيِيرَ فَفِيهِ خِلَافٌ ، ذَهَبَ السِّيْرَافِيُّ إِلَى أَنَّهُ يَسْتَوْعَبُ الْجَمِيعَ ، كَالنَّهْيِ عَنِ الْمَبَاحِ ، وَذَهَبَ ابْنُ كَيْسَانَ إِلَى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ عَنِ كُلِّ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَكُونَ عَنِ الْجَمِيعِ " وَالَّذِي فِي الْكِتَابِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ السِّيْرَافِيُّ ^(٢)

قَصَارَى الْقَوْلِ "فِي مَعَانِي" "أَوْ" أَنَّ هَذِهِ الْمَعَانِي
 المتعددة يُحَدِّدُهَا السِّيَاقُ وَحْدَهُ : فَهُوَ وَحْدَهُ - الَّذِي يَعْينُ الْمَعْنَى الْمُرَادَ لِكُلِّ مَوْضِعٍ ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَتْ مَعَانِي "أَوْ" بِاخْتِلَافِ التَّرَاكِيِبِ وَالْقِرَائِنِ ، وَمَا يَكُونُ قَبْلَهُ مِنْ جُمْلَةٍ طَالِبِيَّةٍ مَبْدُوءَةٍ بِأَمْرٍ أَوْ غَيْرِهِ أَوْ جُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ . وَعَلِمَ أَيْضًا مِمَّا سَبَقَ أَنَّ الإِبَاحَةَ وَالتَّخْيِيرَ

(١) الإِسْنَانُ ٢٤

(٢) الْكِتَابُ ١٨٤/٣ وَانظُرِ الْمُتَّعَبُ ٣٠١/٣

لا يكون إلا بعد أمر ، وأن الشك والإبهام لا يكونان
إلا بعد جملة خبرية أما بقية ما ذكر من المعاني
كالتفصيل والإضراب ومعنى الواو ألخ فتكون
بعد الجملة الخبرية والطلبية .

حُكْم "أَوْ" إِذَا وَقَعَ قَبْلَهَا اسْتِفْهَامٌ بِالْهَمْزَةِ أَوْ بِهَلْ ؟

إن عطف بـ "أو" بعد همزة الاستفهام وهل فتكون
لأحد الشئيين أو الأشياء ، كقولك " أقام خالدٌ أو
عمرو" ومعناه : أقام أحدهما و"هل تعفو عن خالد أو
تُحسن إلى أخيه " أي. هل يكون منك أحد هذين قال
الله عَزَّ وَجَلَّ "للهل يسمعونكم إذ تدعون بر
ينفعونكم أو يضرون . أي هل يكون منهم أحد هذه
الأشياء ومثله ، "هل تحس منهم من أحد أو تسمع
لهم ركزاً" (١) . وأفأنت تسمع الصم أو تهدي العمى" (٢)

(١) الشعراء : ٧٢ ، ٧٣

(٢) مريم ٩٨

(٣) الزخرف ٤٠

وإنما عَدَّ هذا قسماً على حياله لأنَّ الاستفهام أخرجَه
 من الشك والتخيير والإباحة..... قال
 سيبويه "وتقول لك ما أدري هل تأتينا أو تحدثنا ،
 وليت شعري هل تأتينا أو تحدثنا ؟ "هل" هاهنا
 بمنزلة "هل" في الاستفهام إذا قلت هل تأتينا ، وإنما
 دخلت "هل" لأنك إنما تقول : أعلمني ، كما أردت
 ذلك حين قلت : هل " تأتينا أو تحدثنا ، فجرى هذا
 مجرى قوله تعالى لك " هل يسمعونكم إذ تدعون أو
 ينفعونكم أو يضرون ،

وقال زهير :

ألا ليت شعري هل يرى الناس ما أرى .: من الأمر أويبنو لهم ما بدأ لي
 و"أو" فيه داخلة بعد استفهام على حد قولك : هل
 تقوم أو تقعدُ و "أو" أنفة الذكر لأبد لها من جواب ،
 وجوابها إما بنعم إثباتاً أو بـ"لا" نفيًا .

وأقول لو جىء بـ"أم" في بيت زهير وجعلها
 استفهاماً منقطعاً لجاز ، كما تقول هل تذهب أم

(١) الكتاب ١٧٧/٣

(٢) الشعراء ٧٢، ٧٣

تجىء ، بمعنى بل هل تجىء استفهاماً منقطعاً
بعْدَ استفهام

ثالثاً : الفرق بين " أم " و " أو "

مسألة : هل يتعين العطف بـ " أم " بعد همزة التسوية

قرر ابن هشام^(١) " أنه لا يجوز العطف بـ " أو " بعد همزة التسوية قياساً ، مخطئاً الفقهاء وغيرهم في قولهم : سواء كان كذا أو كذا " وهذا نظير قولهم : يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا " لأن الصواب العطف في الأول بـ " أم " وفي الثاني بالواو ، وقاضياً على قول الصحاح ، تقول : سواء على قمت أو قعدت " بالسهو " ومدعياً أن قراءة ابن محيصن : " سواء عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم لا يؤمنون " في غاية الشنوذ ، أما إن كانت الهمزة للاستفهام جاز العطف بـ " أو " قياساً .

(١) المعنى ١ / ٤٣

وتقتضي أمانة البحث أن نعرض المسألة

على أقوال النحاه لنبيين صواب رأى ابن هشام أو
خطأه ثم نذكر رأينا مشفوعاً بالدليل .

جاء في حاشية الصبان^(١) على شرح الأشموني نقل
للدماميني عن السيرافي يقضى السيرافي فيه بأن "
سواء " إذا دخلت بعدها همزة التسوية لزم العطف
بـ " أم " وإذا وقع بعدها فعلا بغير الهمزة جاز
العطف بـ " أو " .

ففضاء السيرافي بأن " أو " لا تمتنع إلا مع ذكر
همزة التسوية ، أما مع حذفها فلا تمتنع " أو " وهذا
نص صريح يقضى بصحة كلام الفقهاء وبصحة ما
في الصحاح وقراءة ابن محيص .

والذي نص عليه سيئوبه أنه إذا ذكرت همزة
التسوية بعد كلمة " سواء " فلزاماً أن يؤتى بـ " أم "
العاطفة ، لا فرق في هذا الحكم بين أن يكون بعد
الهمزة اسمان أو فعلا بغير نحو : " سواء على أقانم

(١) حاشية الصبان ٣ / ٩٩

خالد أم هو قاعد ، و سواء على أقام خالد أم قعد ،
أما إن كان بعد سواء فعلان غير مسبوقين بهمزة
التسوية جاز العطف بـ " أو " نحو " سواء علينا
رضى العدو أو سخط " قال سيبويه مبيناً لزوم " أم
" إذا ولي الهمزة اسمان ^(١) " و من هذا الباب قوله :
ما أبالي أزيداً لقيت أم عمرا ، وسواء على أبشراً
كلمت أم زيداً ، كما تقول : ما أبالي أيهما لقيت ،
وإنما جاز حرف الاستفهام هاهنا لأنك سوويت
الأمرين عليك ، كما استويا حين قلت : أزيد عندك
أم عمرو فجرى هذا على حرف الاستفهام كما
جرى على حرف النداء قولهم : اللهم اغفر لنا أيتها
العصاة وإنما لزممت " أم " هاهنا لأنك تريد معنى "
أيهما ، ألا ترى أنك تقول : ما أبالي أي ذلك كان ،
وسواء على أي ذلك كان ، فالمعنى واحد ، وأي
هاهنا تحسن وتجوز كما جازت في المسألة ، ومثل
ذلك : ما أدرى أزيد ثم أم عمرو ، وليت شعري
أزيد ثم أم عمرو ، فإنما أوقعت " أم " هاهنا كما

(١) الكتاب ١٧٠/٣ ، ١٧١

أوقعته في الذي قبله ، لأن ذا يجرى على حرف
الاستفهام حيث استوى علمك فيهما كما جرى
الأول، ألا ترى أنك تقول : ليت شعري أيهما ثم ،
وما أدري أيهما ثم "

وقال " (١) . . . فأما إذا قلت : ما أبالي أضربت زيدا
أم عمراً ، فلا يكون هنا إلا " أم " لأنه لا يجوز لك
السكوت على أول الاسمين ، فلا يجئ هذا إلا على
معنى أيهما ، وتقديم الاسم هاهنا أحسن "

وليس بخاف عليك أن النصيين صريحان في
لزوم "أم" بعد همزة التسوية سواء أكان بعد الهمزة
اسمان أم فعلان .

وقال : (٢) " وتقول : لأضربنه ذهب أو مكث ، كأنه
قال . لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً ، ولأضربنه إن
ذهب أو مكث . . . وقال :

فَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ يَوْمٍ مَطْرَفٍ . : حتوف المنايا أكثرت أو أقلت

(١) الكتاب ٣ / ١٨٠

(٢) الكتاب ٣ / ١٨٠

وإنشاده البيت دليل على جواز الإتيان بـ " أو " مجرداً عن الهمزة بعد كلمة " سواء " و " لا أبالي " بتقدير حرف الشرط ، والتقدير إن أكتثرت أو أقلت فليست أبالي .

وقال السيوطي :^(١) " قال السيرافي : فإذا قلت : سواء على قميت أو قعدت ، فتقديره : إن قميت أو قعدت " فهما على سواء ، فعلى هذا " سواء " خبر لمبتدأ محذوف أي : الأمران سواء ، والجملة دالة على جواب الشرط المقدر ، قال الدماميني : وبذلك يتبين صحة قول الفقهاء ، وكان ابن هشام توهم أن الهمزة لازمة بعد كلمة " سواء " في أول جملتيها ، وليس كذلك "

وقال الرضي ،^(٢) ويجوز بعد " سواء " و " لا أبالي " أن تأتي بـ " أو " مجرداً عن الهمزة نحو : سواء على قميت أو قعدت ، ولا أبالي قميت أو قعدت " بتقدير حرف الشرط ، وأنشد الشاعر :

^(١) مع الوامع ٢ / ١٣٤

^(٢) شرح الكافية ١ / ٣٢٠

ولست أبالي بعد آل مطرف : حتوف المنايا أكثرت أو أقلت^(١)

وقال السيوطي^(٢) " وإذا وقع سواء قبل همزة الاستفهام كان العطف ببـ " أم " سواء كان ما بعدها اسما أم فعلا كقولك : سواء على أزيد في الدار أم عمرو ، وسواء على أقمّت أم قعدت ، وإنما كان كذلك لأن الهمزة تطلب ما بعد " أم " لمعادلة المساواة ، ولذلك لا يصح الوقوف على ما قبل " أم " ، وإذا لم يقع بعد " سواء " همزة الاستفهام فلا يخلو إما أن يقع بعده اسمان أو فعلان ، فإن وقع بعده اسمان كان العطف بالواو كقولك : سواء على زيد وعمرو ، وفي التنزيل " سواء محياهم ومماتهم^(٣) " لأن التسوية تقتضي التعديل بين شيئين ، وإن وقع بعده فعلان من غير استفهام ، كقولك : سواء على قمت أو قعدت " كان العطف ببـ " أو " لأنه يصير بمعنى الجزاء ، وإذا وقع بعد " أبالي " همزة

^(١) قائله مجهول ، والبيت من مجر الطويل ، وهو من الخمسين التي لا يعرف قائلها ، وانظر الكتاب

٣٠ / ١٨٥ ، والخزانة ٤ / ٤٦٧

^(٢) الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٩

^(٣) الجاثية ٢١

الاستفهام كان العطف بـ " أم " كقولك : ما أبالي
أزيدا ضربت أم عمرا ، لأن الهمزة تقتضي ما بعد
" أم " تحقيق المعادلة ، والمجموع في موضع
مفتول " أبالي " ولذلك لا يصح السكوت على ما
قبل " أم " ، وأما إذا لم يقع بعده همزة الاستفهام :
كقولك : ما أبالي ضربت زيدا أو عمرا ، فإن
العطف بـ " أو " لعدم الاستفهام الذي يقتضي ما
بعدها ، ولذلك يحسن السكوت على ما قبل " أو "
تقول : ما أبالي ضربت زيدا .

وبعد : فقد تبين لنا من عرض آراء النحاة في هذه
المسألة صحة قولهم : سواء على قمت أو قعدت ،
وبناء عليه نقضي بصحة قراءة ابن محيصة ، وما
قاله الفقهاء وبصحة ما في الصحاح ولا اعتداد
بمخالفة ابن هشام هؤلاء .

قال الشيخ الأمير^(١) " . . . وأما قراءة ابن محيصة
في الآية " سواء " عليهم أنذرتهم أو لم تنذرهم .

(١) حاشية الأمير على المغني ١ / ٢٩

فهي صحيحة في العربيّة على ما قاله سيبويه
 والسيرافي وغيرهما : ولا يتأتى الاستشهاد بها
 حذف الهمزة ، وتخطئة ابن هشام للجوهري في
 الصحاح غير سديد . . وإنكاره على الفقهاء قولهم :
 يجب أقلُّ الأمرين من كذا أو كذا " وأن الصواب فيه
 العطف " بالواو " فمبني على أن المبين هو الأمران
 جميعاً ، وهو ممنوع ، بل المبين أقلهما ، والأقل هو
 أحدهما ، فجاز العطف بـ " أو " بل تتعين والحالّة
 هذه "

ولا أدري ، كيف قضى ابن هشام على القراءة
 بالشذوذ علماً أن القراءة سنة متبعة ، وأن القراء لم
 يؤتوا بشيء من عند أنفسهم وإنما قرءوا بالآثر ،
 وابن محيص قارئ عدل أمين .

ومن الفرق بين "أو" و "أم" في الاستفهام ما
 قاله الحريري قال ^(١) "ومن هذا النمط أيضاً أنهم لا
 يفرقون بين " أو " و " أم " في الاستفهام فينزلون
 إحداهما منزلة الأخرى ويؤمّمون فيـ

^(١) درة الغواص ص ١٩٥ .

الاستفهام بـ " أو " يكون عن أحد الشئيين فينزل قولهم : أزيد عندك أو عمرو " منزلة قولك : أ أحد هذين الرجلين عندك ؟ فهذا أوجب أن تجيب عنه بـ " نعم " أو " بلا " كما لو قيل لك : أ أحدهما عندك ؟ ، والاستفهام بـ " أم " وضع لطلب التعيين على أحد الشئيين فتعادل " أم " مع الهمزة لفظة " أي " ولذلك وجب أن يجاب بأحد الاسمين ؛ كما لو قيل : أيهما عندك ، قال شيخنا أبو القاسم الفضل النحوي رحمه الله فكان ترتيب الاستفهام أن يستفهم الإنسان في مبدأ كلامه بـ " أو " ثم يعقب بـ " أم " لأن تقدير قولك : أزيد عندك أم عمرو ، أي قد علمت أن أحدهما عندك فبين لي أيهما هو "

ومن الفرق بين " أم " و " أو " ما ذكره
 الحريري أيضاً بقوله ^(١) " ومما يمتزج بهذا الفصل أيضاً أنهم لا يفرقون بين قولهم : ما أدري أ أنن أم أقام ، وأنن أو أقام ، والفرق بينهما أنك إذا نطقت بـ " أم " في هذا الكلام كنت شاكاً فيما أتى به ممن

(١) درة الغواص ص ١٩٥ ، ١٩٦

الأذان أو الإقامة ، وإذا أتيت بـ " أو " فقد حقت
أنه أتى بالأمرين إلا أنه لسرعة ما قرب بينهما
صار بمنزلة من لم يؤذن ولم يقم ، ويكون مجيء "
أو " هاهنا للتقريب "

وقال السيوطي : (١) " ٠٠ والأجود في نحو
قولك : ما أدري أزيد في الدار أم عمرو ، وما
أدري أقيمت أم قعدت ، وليت شعري أقيمت أم قعدت
، العطف بـ " أم " لأنها بمنزلة علمت فتكون
الهمزة تقتضي ما بعد " أم " لتحقيق المعادلة ،
والفعل المعلق متعلق في المعنى بمجموعها على
معنى أيهما ، وقد ذكروا جواز " أو " وهو ضعيف
لوجهين : أحدهما : لا يصح السكوت على ما قبل "
أو " فإن لم يحسن فهو من مواضع " أم " .

والثاني أنه يصير المعنى ما أدري أحد
الفعالين فعلا ، ولا معنى له ، إنما المعنى يقتضي ما
أدري أي الفعلين فعل ، وأما قوله :

(١) الأضواء والنظائر ٢ / ٢٥٩

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده .: أطال فأملى أو تناهى فأقصرا^(١)
فالذي حسن العطف فيه بـ " أو " وإن تقدمت
الهمزة ، أن الجملتين فضلة في موضع الحال ، أي
تناهيت عنده في حال طولته في إملائه أو حال
تنأهيه وقصره"

وقال سييوبه : " (٢) وتقول : لأضربنه ذهب
أو مكث ، كأنه قال : لأضربنه ذاهباً أو ماكثاً ،
ولأضربنه إن ذهب أو مكث ، وقال زيادة بن زيد
العذري .

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده .: أطال فأملى أو تناهى فأقصرا
٠٠ وزعم الخليل أنه يجوز : لأضربنه أذهب
أممكث ، وقال : "الدليل على ذلك أنك تقول : لأ
ضربنك أى ذلك كان "

(١) قتله زياد بن زيد من بني عنزة شاعر إسلامي كان في زمن معاوية ، والبيت من بحر الطويل ، وأنظر : الكتاب ٣ / ١٨٥ ن

والمقضب ٣ / ٣٠٢ ، مجالس العلماء للزجاجي ص ١٧٦ ، والخزانة ٤ / ٤٦٩ ، وشرح الكافية للرجزى ٢ / ٣٥٠

(٢) الكتاب ٣ / ١٨٥

وقال سيبويه^(١) ولو قلت : لأضربنه أذهب
أو مكث " لم يجز ، لأنك لو أردت معنى أيكهما "
قلت : أم مكث ، ولا يجوز : لأضربنه مكث ،
فلهذا لا يجوز : لأضربنه أذهب أو مكث . " وإنما
لم يجز " لأضربنه أذهب أو مكث " لأن الهمزة
تقضى ما بعد " أم " لتحقيق المعادلة ، ولأنه لا
يصح السكوت على ما قبل " أو " فلما لم يحسن
السكوت على ما قبل " أو " علم أنه من مواضع
" أم " .

وقولك : خالد أفضل أم عصام " لا يعطف
معه إلا بـ " أم " دون " أو " لأن أفعال التفصيل
موضوع لما قد ثبت فلا يطلب معه إلا التعيين دون
الأحدية

قال سيبويه :^(٢) فإذا قلت : أزيد أفضل أم
عمرو ، لم يجز هاهنا إلا " أم " لأنك إنما تسأل عن
أفضلهما ، ولست تسأل عن صاحب الفضل ألا ترى

(١) الكتاب ٣ / ١٨٦

(٢) الكتاب ٣ / ١٧٩ ، ١٨٠

أنك لو قلت: "أزيد أفضل" لم يجز: كما يجوز:
أضربت زيدا، فذلك يدل أن معناه معنى أيهما إلا
أنك إذا سألت عن الفعل استغنى بأول الاسم، ومثل
ذلك: ما أدري أزيد أفضل أم عمرو، وليت
شعري أزيد أفضل أم عمرو، فهذا كله على معنى
أيهما أفضل "

وقال الرضى^(١) "قال المصنف: كل موضع قدر
الجمتان أي: المعطوفة إحداهما على الأخرى
بالحال فـ "أو" نحو "لأضربنه قام أو قعد"، إذ
المعنى: قائماً كان أو قاعداً، وإن قدر الكلام
بالتسوية من غير استفهام فـ "أم" نحو: ما أبالي
أقمت أم قعد" وقال المبرد^(٢) "وتقول لأضربنه
ذهب أو مكث؛ أي لأضربنه في هذه الحال كان
أو في هذه الحال ٠٠٠ وهذا البيت ينشد على وجهين
إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده: أطل فأملئ أو تناهى فأقصرا

وينشد:

(١) شرح الكافية ٢ / ٣٥٠

(٢) المقضب ٣ / ٣٠٢

أم تناهى ، أما " أو " فعلى قولك : إن طال ، وإن قصر

وأما " أم " فعلى قولك : أي ذلك كان ؟ والألف في " طال " ألف استفهام ، والأحسن في هذا " أو " لأن التقدير : إن كان كذا ، وإن كان كذا ، وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى أيهما ، وأيهم ، ونسق به على هذا التقدير ، وكل موضع يقع فيه " أي " كائناً ما كان فـ " ألف الاستفهام و " أم " تدخلانه ، وإن كان الأحسن فيهما ما قصصنا

وأقول : ما أنشده المبرد على وجهين بـ " أو " و " أم " فعلى إنشاد " أو " تكون الهمزة للصيرورة من الإطالة ، وعلى إنشاد ، " أم " تكون الهمزة للاستفهام ، وسبق أن استشهد بهذا البيت سيبويه على أن " أو " لأحد الشينين على حد قولهم ، لأضربنه ذهب أو مكث . والمبرد يستحسن " أو " في هذا الموضع وبه صرح في النص السابق .

ومن الفرق بينهما أنه إذا كان الاستفهام باسم كقولك : أيهم يقوم أو يقعد ، ومن يقوم أو يقعد كان

العطف بـ " أو " دون " أم " لأن التعيين يستفاد من الاستفهام بالاسم فلا حاجة إلى " أم " في ذلك لدلالة الاسم على علي معناها وهو التعيين^(١)

مسألة :

إعراب " سواء " في قوله تعالى " سواء علينا أجزعنا أم صبرنا " أعرب الجمهور^(٢) " سواء " - في الآية - خبراً مقدماً ، والجملة التي بعدها لتأويلها بمصدر مبتدأ مؤخر ، أو أن " سواء " مبتدأ ، والمصدر المؤول خبره . والذي سوغ الابتداء بلفظ " سواء " هو تعلق الجار والمجرور به ، وهذا من مواضع تأويل الجملة بالمصدر بلا سابق ، كقوله تعالى " هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم " والتقدير : هذا يوم نفع الصادقين صدقهم ، وقولهم : تسمع بالمعيدي خير من أن تراه بناء على عدم تقدير " أن " والتقدير : سماعك به خير من رؤيته .

(١) الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٩

(٢) حاشية الخصري ٢ / ٦٢ ، ٦٣

فإن قيل : أليست " سواء " تقتضي التعدد ، و " أم " لأحد الشئيين ؟ فينبغي تنافي .

قلنا : إن " أم " لما وضعت في هذا الموضع انسلخت عن معناها ، وتجردت للعطف والتشريك ، كما انسلخت الهمزة في مثل هذا الموضع عن الاستفهام ، وخلصت للإخبار باستواء الأمرين في الحكم ، بجامع استواء المستفهم عنهما في التعيين ، فالكلام معها خبر لا يطلب جواباً ، ولذلك لم يرم تصدير ما بعدها ، فجاز كونه مبتدأ مؤخر^(١) ، قال ابن الشجري^(٢) .

والمعنى الثاني : أن تكون " أم " عاطفة بعد ألف التسوية كقولك : سواء على أقمت أم قعدت وما أدري أذهب زيد أم بكر ، وما أدري أزيد في الدار أم بشر ، وما أبالي أسافر زيد أم أقام ، فاللفظ على الاستفهام والمراد به الخبر ، إنما تريد تسوية الأمرين عندك "

(١) السابق ٢٠ / ٦٣

(٢) الأمالي الشجرية ٢ / ٣٣٣ ، ٣٣٤

وبناء على ما سبق يمتنع ذكر " أو " بعد " سواء " لعدم انسلاخها عن أحد الشئيين ، كما انسلخت " أم " عنه ، ومن ثم خطأ ابن هشام الفقهاء في قولهم " يجب أقل الأمرين من كذا أو كذا ، وولعهم بقولهم : سواء كان كذا أو كذا ، وقضى على قول الصحاح بالسهو ، وحكم على قراءة ابن محيصن بأنها في غاية الشذوذ ، وقد بينا من قبل - أن " أو " لا تمتنع إلا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها ، وقد نقلنا أقوال أرباب الصناعة في ذلك والذي يقضى بصحة " أو " مع عدم الهمزة وعولنا على قولهم وقررناه وأعرضنا صفحاً عما قضى به ابن هشام ، واعتماداً على ما قرروه قضينا بصحة كلام الفقهاء ، وبصحة ما في الصحاح ، واعتمدنا القراءة .

فإن قيل : كيف قضيتم بصحة " أو " بعد " سواء " مع عدم الهمزة وبين " سواء " و " أو " تناف ، فسواء تقتضي التعدد ، و " أو " لأحد الشئيين أو الأشياء ؟

والجواب : أنه يتخلص من التنافي المذكور

بما قرره السيرافي^(١) ووجهه ، فقد وجهه بأن الكلام محمول على معنى المجزأة قال : فإذا قلت : سواء على قمت أو قعدت ، فتقديره : إن قمت أو قعدت فهما على سواء ، وعليه فلا يكون سواء خبيراً مقدماً ولا مبتدأ كما قاله الجمهور ، فليس التقدير : قيامك أو قعودك سواء على ، أو سواء على قيامك أو قعودك ، بل سواء خبير مبتدأ محذوف أي : الأمران سواء ، وهذه الجملة دالة على جواب الشرط المقدر ، وبمثله قال الرضي ؛ قال الشيخ الخضري^(٢) " وإذا تأملت ذلك علمت أنه على إعراب الجمهور لا يصح " أو " مطلقاً لما فاتها من التسوية إلا أن يدعى انتزاعها عن " الأحد " مثل " أم " أما على " إعراب الرضي ومن قبله السيرافي " فتصح مطلقاً ، فلا وجه لقصر جوازها على عدم الهمزة ، إذا المقدر كالثابت كما قاله المصنف و

(١) حاشية الصبان ٣ / ٩٩ ، ومثله في الكتاب ٣ / ١٨٥

(٢) حاشية الخضري على ابن عقيل ٢ / ٦٣

التسوية مستفادة من " سواء " لا من الهمزة ، وإنما
سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها ،
وحيث أن الإشكال في اجتماع " أو " مع " سواء " لا
الهمزة "

وتقول : أخالداً أو عمراً رأيت أم عصاماً ، فـ " أم
" معادلة للهمزة واعترض بـ " أو " بينهما ،
والنقدير : أحد هذين رأيت أم عصاماً قال المبرد (١)
" وتقول : ما أدري أزيداً أو عمراً ضربت أم
خالداً . لم ترد أن تعدل بين زيد وعمرو ، ولكنك
جعلتهما جميعاً عدلاً لخالد في التقدير ، والمعنى :
ما أدري أ أحد هذين ضربت أم خالداً " ومثله قول
صفية بنت عبد المطلب ، وقد جاءها صبي يطلب
الزبير ليصارعه فصرعه الزبير فقالت :

كيف رأيت زبراً * أ أقطاً أو تمراً * أم قرشياً
صقراً^(٢) لئولئك أنها لم ترد أن تجعل التمر عديلاً

(١) والمقتضب ٣ / ٣٠٣

(٢) كلام صفية على هذه الرواية سجع لا رجز ، أما على رواية : أم قرشياً صارماً هزبراً ، فرجز
وانظر الكتاب ٣ / ١٨١ ، ١٨٢ ، والمقتضب ٣ / ٣٠٣ ، والأمل الشجرية ٢ / ٣٣٧

نلأقط ، فتقول : أمذا ، أم هذا ، ولكن أرادت :
أطعاماً رأيت أم قرشياً ، والمعنى . أرأيتَه في
الضعف واللين كطعام يسوغ لك أم قرشياً ماضياً
في الرجال كالصارم شجاعاً كالأسد . ومنه قولهم :
الحسن أو الحسين أفضل أم ابن الحنفية ، والمعنى "
أحد هذين أفضل أم ابن الحنفية^(١) .

ومن الفرق بين " أم " و " أو " أنه إذا قيل : أخرج
خالد أو عصام ، فمعناه : أخرج أحدهما فجوابه " لا "
نفيًا ، و " نعم " إثباتًا ، فإن قلت : نعم فقد أخبرته
بخروج أحدهما من غير تعيين ، فإذا أراد التعيين
سأل بـ " أم " فقال : أ خالد الخارج أم عصام ،
فالجواب خالد وإن كان خالد هو الخارج أو عصام
إن كان عصام هو الخارج لأن المعنى : أيهما خرج .

وإذا قلت : أتصدقت ب درهم أو دينار " فجوابه ، لا
أو نعم ، لأن المعنى : أتصدقت بأحدهما ، فإن قلت
نعم ، وطلب منك التعيين قلت : أ ب درهم تصدقت أم

(١) الأمل الشجرية ٣/ ٣٢٦ ، ٣٢٧ ،

دينار ، أراد : بأيهما تصدقت^(١) . وقال الرضى :^(٢)
 وجوز الخليل في غير سواء ، ولا أبالي أن يجرى
 مجراهما فيذكر بعده " أم " والهمزة نحو : لأضربنه
 قام أم قعد ، مستدلاً بصحة قولك : لأضربنه أي
 ذلك كان ؟ وهو بمعنى : أقام أم قعد ؟ ، وليس ما
 قاله ببعيد ، لأن معنى التسوية مع غيرهما أيضاً
 ظاهر ، أي قيامه وعوده مستويان عندي ، ولا تجئ
 بالهمزة قبل " أو " فلا تقول : لا أبالي أقمت أو
 قعدت ؟ ولأضربنه أقام أو قعد ، لأنك إنما جئت
 بالهمزة مع " أم " وإن لم يكن فيها معنى الاستفهام
 لما فيها من معنى التسوية المطلوبة هاهنا ، وليس
 في الهمزة مع " أو " معنى التسوية .

ومما يعضد قول الخليل في تجويزة في غير
 "سواء" ، و " لا أبالي " أن يجرى مجراهما فيذكر
 بعده "أم" والهمزة قول زياد بن زيد من بنى عزره

(١) الأمل الشجرية ٣ / ٣٣٦

(٢) شرح الكافية للرضى ٢ / ٣٥٠

إذا ما انتهى علمي تناهيت عنده .: أطل فأملى أم تناهى شاقصراً^(١)

على رواية " أم " والهمزة للاستفهام ، وإن كان
الأجود في هذا " أو " قبل المبرد : " ^(٢) والأحسن في
هذا " أو " لأن التقدير : إن كان كذا ، وإن كان كذا ،
وكذلك كل موضع لا يقع فيه استفهام على معنى " ^(٣)
أيهما " و " أيهم " ونسق به على هذا التقدير ، وكل
موضع يقع فيه " أي " كائب ما كان فألف الاستفهام
و " أم " يدخلان ، وإن كان الأحسن فيهما ما
قصصنا " ، وقال أبو اليمن الكندي ^(٤) " أعلم : أن
بيس (أو) و (أم) مشابهة ، وتلك المشابهة قد تقوى
في بعض المواضع ، وتضعف في بعضها ،
والأصل فيهما على الأمر العام : أن (هل) لا
تعادل بـ " أو " على معنى أحد كما أن " أم " لا
تعادل بها إلا الهمزة على معنى " أي " فأحد مشارك

^(١) سبق تخزيجه وبيان ما فيه ص ١١٦

^(٢) المقتضب ٣ / ٣٠٢ ، ٣٠٣

^(٣) هو أبو اليمن تاج الدين زيد بن الحسن الكندي البغدادي المقرئ المحدث النحوي الأديب ولد
في بغداد سنة ٥٢ هـ وتوفي سنة ٦١٣ هـ في دمشق ودفن بقاسيون البغية ٩ / ٢٤٩ ، والوفاي

١٥ / ٦

لـ (أي) إلا أن " أيا " تدل على أحد قد انعقد له
المعنى ، وليس كذلك أحد على الاطلاق "

قال " وقد استوى الحال في بعض المواضع فيهما ،
فتكون كل واحدة منهما كالأخرى "

وقد اعتمد في بيان استوائهما على نص من كتاب
سيبويه خلص منه إلى ما أراد تقريره من وضع "
أو " موضع " أم " قال " ذكر ذلك سيبويه في باب "
أو مع ألف الاستفهام " قال : " وإذا قال : أتجلس أم
تذهب ، فأم وأو فيه سواء ، لا تستطيع أن تفصل
علامة المضمرة فتجعل لأ وحالاً سوى حال أم "

والمعنى المراد من كلام سيبويه كما فهمه أبو اليمان
الكندي أنه يستوي في هذا " أم " و " أو " ولا
يستوي مع ذكر المفعولات ، لأن المضمرة لما لم
ينفصل ، لم يحتمل تقديماً وتأخيراً كما يحتمله
المنفصل ، وكذا حال كل متقاربين ، فإنه قد يشتد
القرب بينهما حتى يتفقا في بعض الأحكام . وقد
يتباعد في بعض حتى يتضح الفرق بينهما .

قال : " وهذا المعنى موجود في " أم " و " أو " مع " هل " وإن كانت " أم " للانقطاع عن الأول والغاية ، إما بتقدير نسيان ، وإما غلط ، و " أو " للمعادلة إلا أنه قد يتفرد في بعض المسائل بأوصاف ومعان لا يشارك فيها .

فمن ذلك قول الحريري في (المقامة الثانية) لمن هذا البيت ؟ وهل حي قائله أم ميت ؟

يجوز أن تقع فيه " أو " موقع " أم " لانفراد هذه الجملة عن أمثالها من الجمل الواقعة خبراً أو استقهما عن اسمين أو فعلين ينفصل بينهما الصمير ، وتختلف الكيوننة بهما لأنها مختصة بوصفين لواحد على سبيل البدل ، وهما ضدان لا د له من الاتصاف بأحدهم وحقيقتهم معلومة عند السائل والمسؤول ، وذلك أن السائل في هذه المسألة لا يطلب من المسؤول أن يجيبه بـ " نعم " التي بمعنى " أحد " لأنه يشاركه في علم ذلك ، ولا يمكن أن يجاب بـ " لا " لأنها تؤدي إلى المحال ، وإنما

يطلب إعلامه بما ليس عنده ، لتحصل له فائدة
السؤال ، وهى التعيين .

فهذه المسألة لا نفرادها بهذه المزية عن غيرها من
مسائل (هل) يجوز أن تقع فيها " أو مع " أم "
وهى شبيهة بمسألة سيبويه من طريق المعنى . فإن
قيل : فما وجه الشبه بينهما ؟

والجواب :

أن فى مسألة سيبويه لا تستطيع أن تفصل علامة
المضمر ، ولا أن تأتى بمفعول يحتمل تقديمها أو
تأخيراً ، وعدم الاستطاعة موجود هاهنا أيضاً ، لأن
المسؤول عنه : وصفان لواحد محصور فيهما ، ولا
يجوز أن يقعاً معاً ، ولا أن يرتفعاً ، ولا أن ينفرد
بعلم كونهما مسؤولون عن سائل ، فلهذا فارت أمثالها
من الجمل .

وهكذا حال الهمزة مع " أو " فى هذه المسألة
خاصة ، إذا قال السائل : أحي قائله أو ميت ؟ لأنه
إن قال " نعم " فما زاد السائل على ما يعلمه شيئاً ،

وإن قال " لا " فقد ادعى المستعمل ، لأنه لا يمكن
نفي الحياة والمسوت معا .

وهذا السؤال بـ (هل) و (الهمزة) صحيح فينفي
أن يكون له جواب مفيد ، وذلك أنه إن اعترف ،
فإنه يلزمه التعيين ، وإن أنكر فلا يقع هاهنا :
" لا ولكن يقول " لا أدري " ، على أن " الهمزة "
مع " أو " في غير هذه المسألة يجوز في جوابها " نعم "
و " لا " ، فأما في المسألة المذكورة فلا يجوز
لأنفرادها بالخصر في الوصفين المذكورين لما
جاز أن تنسق الحال بين " الهمزة " و " هل " مع " أو "
من كل وجه ، وقد ذهب كثير من العلماء في قوله
تعالى " هل يسئعونكم إذ تدعون أو ينفعونكم أو
يضررون " إلى أن " هل " تشارك الهمزة في معنى
التقرير والتوبيخ ^(١) (أهـ) .

^(١) مسألة في الاستفهام بـ " أم " و " أو " لأن اليمين الكندية العددية تـ " / تحليل إبراهيم
المطية = مجلة المورد المجلد السابع عشر / العدد الأول ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ص ١٣٩ ،

فإن قيل ما ذكرتموه من فرق بين " أم " و
" أو " إنما هو الفرق بين مواقعهما فهلا ذكرتم
لنا أوجه التشابه والافتراق بينهما ؟

والجواب

أما أوجه المشابهة فأربعة:

- ١- أن كلا منهما حرف
- ٢- أن كلا منهما أصل ، وليست ميم ' أم " بدلا
من واو " أو " خلافا لابن كيسان^(١) ولا اعتداد
برأيه .
- ٣- أن كلا منهما حرف عطف
- ٤- أنهما لأحد الشئيين أو الأشياء

أما أوجه الافتراق فأربعة أيضا :

- ١- أن " أم " تفيد الاسـتفهام دون " أو "

^(١) الجنى الداني ص ٢٠٥

٢- أن " أو " مع الهمزة تقدر بـ " أحد " و " أم " مع الهمزة المعادلة تقدر بـ " أي "

٣- أن جواب الاستفهام مع " أو " بلا " أو " نعم " وجوابه مع " أم " المعادلة بالتعيين .

٤- أن الاستفهام مع " أو " سابق على الاستفهام مع " أم " المعادلة لأن طلب التعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة وحكم الأحديّة لأن ترتيب الاستفهام أن يستفهم الإنسان أن في مبدأ كلامه بـ " أو " ثم يعطف بـ " أم " لأن تقدير قولك : أخالد عندك أم عصام . أي قد علمت أن أحدهما عندك فبين لي أيهما هو .^(١)

^(١) وانظر هذه الوجوه في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ودرة العوض ص ١٩٥

الخاتمة وفيها نتائج البحث

وبعد دراسة متأنية وطول نظر أسفرت الدراسة عما يلي:

١ = أن النحو العربي يُعنى بالمعنى عناية باللفظ، وليس أدل على ذلك من اهتمام علماء بدراسة الأدوات وبيان معانيها في كل موضع ترد فيه، وبهذا يُرد على من ادعى أن النحو صناعة وأن علماء غنوا باللفظ دون المعنى.

٢ = الأصل في كل أداة أن يكون لها معنى أصلي أما بقية المعاني التي ترد لها الأداة فموردها إلى السياق ودلائل القرائن وما قبل الأداة من كلام.

٣ = ثم إن يُعنى المشتغلون بعلم العربية بدراسة هذه الأدوات والأيقنوا بها عند ما قاله النحاة فيها بل لا بد أن يُعولوا في دراستها = أيضا = على كتب التفسير والبلاغة والأصول، فإن كلاً منهم بحث في الأداة وما يناسبه.

٤- أن الدارس للأدوات الناظر فيها الواقف على معانيها
ليقضي برحابة هذه اللغة وأنها لاتضيق بمعنى .

وهذه النتائج سالفة الذكر تنسحب على كل أداة في
العربية ، أمّا بالنسبة لموضوعنا فقد وقفنا على ما يلي :

٥- أن "أو" بعد الاستفهام تستحق جواباً وجوابها بـ"لا" نفيّاً
و"نعم" إثباتاً ، لأنّ الاستفهام بـ"أو" يكون عن أحد الشئيين ،
وهذا أوجب أن تجيب عنه بـ"نعم" أو "لا" .

٦- أن "أم" بعد الاستفهام تتطلب جواباً وجوابها بالتعيين
لمعادلتها لفظه "أي" وجوابها بالتعيين فكذلك ما عادلها .

٧- إذا أردت ترتيب الاستفهام ، فلتستفهم في مبدأ كلامك
بـ"أو" ثمّ تعقب بـ"أم" لأنّ تقدير ، أخالذُ عندك أم عصم
"أي" قد علمت أنّ أحدهما عندك فبين لي أيهما هو ،
فنتعين (أم) .

أنّ الكلام مع همزة التسوية لايتطلب جواباً لأنّ معناه
الخبر فهو محتمل للصدق والكذب .

٩- الأولى في قوله تعالى " أفلا تبصرون أم أنا خيرٌ " جعلُ أم
منقطعة أو مُتصلة ولا تحمل على الزيادة كمّا ادعاه

قوم، لأنَّ الزيادة على خلاف الأصل ، والحمل على الأصل أولى من ادعاء الزيادة .

١٠- أن "أو" في الأصل لأحد الشئيين أو الأشياء ، أمَّا المعاني التي ذكرت لها فمردّها إلى السياق ودلالة القرائن وما قبلها من كلام .

١١- إذا عُبر بـ"أو" في النهي عمّا كانت فيه للإباحة استؤعبت ما كان مباحا كقوله تعالى "ولا تطع منهم أئما أو كفورا" وإذا وقعت في النهي عن المخير استؤعب النهي الجميع أيضا وقيل لايلزم ذلك بل يحتمل الجميع والبعض .

١٢- إذا قلت :جالس العلماء أو الزهاد فلك مجالسة أحدهما ولك مجالستهما أمّا إذا قلت :جالس العلماء و الزهاد ، فليس لك مجالسة أحدهم نور الآخر ، لأ الو او لمطلق الجمع .

١٣- إذا وقعت "سواء" قبل همزة الاستفهام كان العطف بـ"أم" سواء أكان ما بعدها اسماً أم فعلا كقولك سواء على أخلدُ في الدار أم عصام ، وسواء على أقمتم أم قعدت .

١٤- إذا كان بَعْدَ "سواء" اسمان ولم تقع بَعْدَهَا همزة الاستفهام فالعطف بالواو كقوله تعالى "سَوَاءٌ مَخِيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ" أمّا إن كان بَعْدَهَا فعلاّن من غير استفهام على نحو: سَوَاءٌ عَلَيَّ قَعَدْتُ أَوْ جَلَسْتُ فالعطف بـ"أو" لِأَنَّهُ بمعنى الجزاء أي : إن قعدت وإن جلست .

١٥- أن "أو" التي ينصب المضارع بَعْدَهَا بـ"أن" مضمرة وجوباً تجردت عن معنى العطف بدليل قول امرئ القيس:

نحاول ملكاً أو نموت فنعذرا

فهو لم يرد معنى العطف ، وإنما أراد :محاولة طلب الملك إلا أن يموت فيعذره الناس فهي هنا بمعنى "إلا" ليس غير .

١٦- أن "أم" لا يبحث بها ويُستخرجُ إلا بعد كلام تقدّم نحو "زيد قام أم عمرو، بكر دخل أم خالد؟ ولا يبتدأ بها بخلاف هل وهمزة الاستفهام .

والحمدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا .

أهم المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطي - ط الحنبي .
- أدب الكتاب لابن قتيبة ت/ محمد محي الدين عبد الحميد.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان ت د / مصطفى النماس .
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ت / عبد المعين الملوحي ط مجمع اللغة بدمشق ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ .
- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري ت / محمد بهجة البيطار ط المجمع العلمي العربي بدمشق .
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي - مراجعة وتقديم د/فايز ترحيني - الناشر دار الكتاب العربي الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- الأصول في النحو لابن السراج ت / عبد المحسن الفتلي ، مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثالثة ، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .

• إعراب الفعل في ضوء منهج السالك إلى ألفية ابن مالك لأبي الحسن الأشموني ، تأليف د / إبراهيم حسن إبراهيم - الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

• الأمالي لأبي علي القالي - دار الكتب العلمية بيروت.

• الأمالي الشجرية للأمام العالم ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي الحسنى المعروف بابن الشجري .

• الإنصاف في مسائل الخلاق بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف للشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد - دار الفكر بدون تاريخ .

• أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ت / محمد محي الدين عبد الحميد الطبعة الخامسة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .

• البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي الغرناطي - دار إحياء التراث العربي بيروت .

• البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي ت . د / عياد بن عبد الشبيني دار الغرب الإسلامي ط أولى ، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م .

- التبيان في إعراب القرآن للعكبري ت / على محمد البجاوي ،
دار الجيل بيروت ، ط ثانيه ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك - دار الكتاب
العربي .
- التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى - دار الفكر .
- الجنى الدانى في حروف المعاني للمرادى ت د / فخر الدين
قباوة وآخر - دار الأفاق الجديدة بيروت .
- جواهر الأدب للإربلى - مكتبة النهضة العصرية ١٤٠٤ هـ
١٩٨٤ م .
- حاشية الأمير على مغنى اللبيب - مطبعة الحلبي ط أولى
١٣٢٨ هـ .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ،
للشيخ/ محمد الخضري - دار الفكر بيروت بدون تاريخ .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ،
للشيخ/الصبان - ط دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابى
الحلبى وشركاه بدون تاريخ .

• التحفة لأبي علي الفارسي، ت / بدر الدين قهوجي وأخر ،
مراجعة وتدقيق / عبد العزيز رباح وأخر - دار المأمون للتراث
ط الأول ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٨ م .

• حروف المصاني للرماني ت، د/ عبد الفتاح شلبي ط دار نهضة
مصر ١٩٨٣ م.

• الحروف من العاملة ووظيفتها في اللغة - د/صلاح عبد
العزيز ط الأولى - مكتبة ومطبعة الرضا بطلاخا - المنصورة
ط أولى ١٤١١ هـ - ١٩٨٩ م .

• النازلة (نزل) الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر
البيهقادي - دار صادر - بيروت ط الأولى

• الخصائص لأبن جني ت/محمد علي الشير ط الثالثة الهدية
المصرية العامة للكتاب ٢٠٠٨ هـ - ٨٨ م .

• درة الغواص للحريزي - مكتبة المثنى بغداد.

• الدرر اللوامع على الهوامع للشنقيطي ت د/عبد العال سالم
مكرم - دار البحوث العلمية - الكويت الطبعة الأولى.

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون - للسمين الحلبي - ت
د/أحمد الخراط - دار القلم دمشق ط الأولى - ١٤٠٦ هـ -

١٩٨٦ م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي ت د / أحمد الخراط - دار القلم - دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني ت د / حسن هنداوي - دار القلم - دمشق ط الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح الأسموتي ومعه حاشية الصبان وشواهد العيني ، لأبي الحسن الأشموني - دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي - القاهرة .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ت / محمد محي الدين عبد الحميد - مكتبة دار التراث - القاهرة - الطبعة العشرون ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- شرح شواهد شروح الألفية للعيني بهامش الخزانة ، ط بولاق.
- شرح شواهد المغني للسيوطي - دار مكتبة الحياة - بيروت .
- شرح المفصل لابن يعيش - ط عالم الكتب.
- شرح ملحة الإعراب لحريري - ت وتعليق / بركات يوسف هبؤد - المكتبة العصرية - صيدا - بيروت ط أولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

• الصاحبى لابن فارس ت / السيد صقر - ط عيس الحلبى ،
القاهرة .

• الكتاب لسيبويه ت / عبد السلام هارون - دار الكتب العلمية -
بيروت - الناشر مكتبة الخابجى بالقاهرة الطبعة الثانية - ٣ -
١٤ هـ - ١٩٨٣ م

• الكشاف للزمخشري - دار الفكر بيروت.

• الكوكب الدرى فى تخريج الفروع الفقهية على المسائل النحوية
للأسنوي ت د / عبد الرزاق السعدي وزارة الأوقاف بالكويت ط
أولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

• لسان العرب لابن منظور - دار الفكر المعاصر ببيروت -
الطبعة الأولى.

• اللباب فى علل البناء والإعراب - للعكبرى ت د / عبد الإله
نبهان - دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان ط أولى ١٤١٦ هـ -
١٩٩٥ م.

• المحتسب فى تبين وجوه القراءات الشاذة لابن حنى ت / عبد
القادر عطا - دار الكتب العلمية - بيروت لبنان - الطبعة الأولى
١٤١٩ هـ - ١٩٨٨ م.

- مختصر شواذ القراءات لابن خالوية - عني بنشره
برجستراسر ، المطبعة الرحمانية بالقاهرة - مصر ١٩٣٤م.
- مسألة في الاستفهام بـ "أو" و "أم" لأبي اليمن الكندي -
ت د/خليل إبراهيم العطية ، مجلة المورد مجلد ١٧ العدد الأولي
١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معاني القرآن للفراء- عالم الكتب الطبعة الثالثة -١٤٠٣هـ-
١٩٨٣م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب لابن هشام ت / محمد محي
الدين عبد الحميد - مطبعة صبيح بميدان الأزهر - القاهرة -
بدون تاريخ .
- المقصد في شرح الإيضاح للجرجاني ت د/ كاظم بحر
المرجان - وزارة الثقافة والإعلام -بغداد- ١٩٨٢م.
- المقتضب للمبرد ت/ محمد عبد الخالق عضيمة - عالم الكتب
- بدون تاريخ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين السيوطي -
ط بيروت - بدون تاريخ.

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
١	١- المقدمة
	أولاً: أم
٨	• سر إهمالها
٨	• أقسامها
	أم المتصلة
٨	• لا تكون إلا عاطفه
٨	• ضابص
٩	• وجه تسميتها متصلة ومعادنة
١٠	• ما يعضن دم المتصلة
١٤	• الفرق بين الموضوعين سبغين الواقعة أم فيهما
١٦	• جواب أد المنصه
١٧	• أماره " أم" المسبوقة بهمزة يراد بها وبأد التعيين .
١٨	• صور هـ
٢٠	• هل يلزم همزه التسويه - كون واقعه بعد سواء
٢٦	• فائده
٢٦	• حذف الهمة قبل أد

- ٣٠ . حذف أم المتصلة ومطوفها .
- ٣٢ . حذف ما عطفت عليه أم
- ٣٢ **أم المنقطعة**
- ٣٢ . أمارتها
- ٣٣ . ما تقع بعده أم المنقطعة .
- ٣٥ . وقوعها بعد همزة الإستفهام الحقيقي .
- ٣٧ . مضاهها
- ٤١ . فتادة
- ٤١ . دخول أم المنقطعة على أدوات الإستفهام
- ٤٥ . سر لدخول الهمزة وام على كل أدوات الإستفهام .
- ٤٦ . آراء العلماء في العطف بأم المنقطعة
- ٤٧ . الفرق بين أم المنقطعة وبل .
- ٤٩ . أم الزائدة
- ٥١ . مثبتوا " أم " الزائدة
- ٥١ . أقوال العلماء فيها
- ٥٢ . أم المعرفة
- ٥٨ . شواهدها
- ٥٩ . انقول بآنها لغة

ثانياً أو

- ٦١
- ٦١ • سر إهمالها
- ٦١ • إقتضاؤها التشريك في اللفظ والمعنى وشرط ذلك .
- ٦٢ • معناها الأصلي
- ٦٢ • دلالتها على معاني أخرى
- ٦٢ • الإباحة
- ٦٥ • فائدة
- ٦٥ • التخيير
- ٦٧ • الفرق بين التخيير والإباحة
- ٦٨ • فقرة
- ٧٠ • الشك
- ٧٠ • التشكيك
- ٧١ • الإبهام
- ٧٣ • الفرق بين الشك والإبهام
- ٧٣ • التقسيم
- ٧٦ • أو بمعنى بل
- ٨٠ • أو بمعنى الواو
- ٨٨ • أو بمعنى "حتى" أو "إلا"
- ٨٨ • وجوب نصب المضارع بعدها

- ٩٠ • سر انتصاب المضارع بعدها
- ٩٢ • الخلاف في ناصب المضارع بعد أو
- ٩٣ • مسألة
- ٩٦ • حكم نصب المضارع بعد "أو" أو التي ليست بمعنى حتى أو إلا.
- ١٠٠ • أو بمعنى إلا الشرطية
- ١٠٠ • أو للتقريب
- ١٠١ • أو للتبعيض
- ١٠٤ • أو بمعنى ولا
- ١٠٤ • حكم أداة أو إذا وقع قبلها استفهام بالهمزة أو بهل

١٠٧ ثالثاً : الفرق بين أم وأو

- ١٠٧ • مسألة هل يتعين العطف بأم بعد همزة التسوية
- ١٠٧ • رأي ابن هشام
- ١١٣ • ولنا رأي
- ١١٤ • الفرق بين "أم" و"أو"

مسألة

- ١٣١ • إعراب "سواء" في قوله تعالى "سواء علينا أجزعنا أم صبرنا"
- ١٣٣ • أوجه الشبه والإختراق بين أم وأو
- ١٣٥ • الخاتمة
- ١٣٩ • أهم المراجع